

Distr.: General
30 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٥ (أ) و (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير
مجلس مراجعي الحسابات: الأمم المتحدة والمخطط
العام لتجديد مباني المقر

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن السنة
المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن الأمم المتحدة
والمخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن
الأمم المتحدة (A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/73/5 (Vol. V)
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويُقدّم التقرير عملاً بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية
العامة ٢١٦/٤٨ بء، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام القيام، في نفس الوقت الذي يُقدّم فيه مجلس
مراجعي الحسابات توصياته إليها، بموافاتها بالتدابير المتخذة أو التي ستُتخذ لتنفيذ هذه التوصيات.

وقد وافقت الإدارة على جميع توصيات المجلس. ويعرض هذا التقرير تعليقات الإدارة بالإضافة
إلى معلومات عن حالة تنفيذ كل توصية من التوصيات الواردة في تقرير المجلس، والإدارة المسؤولة عنها،
والتاريخ التقديري لإنجازها، ودرجة أولويتها. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير معلومات مستكملة
عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتصلة بالفترات السابقة، التي أفاد المجلس في مرفقات تقريره بأنها
لم تنفذ تنفيذًا كاملاً.

* A/73/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250918 210918 18-14313 (A)



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ بقاء القيام، في نفس الوقت الذي يُقدّم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته إليها، بموافاتها بالتدابير التي ستتخذ لتنفيذ توصيات المجلس. وبناء على ذلك، يُقدّم هذا التقرير استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة (A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) وعن المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/73/5 (Vol. V)) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ - وقد رُوّعت عند إعداد هذا التقرير الأحكام الواردة في الوثائق التالية:

(أ) القرار ٢١٦/٤٨ بء، ولا سيما الفقرة ٨ منه، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام توجيه الانتباه في تقاريره إلى توصيات المجلس التي سيتطلب تنفيذها اتخاذ إجراء من جانب الجمعية؛
(ب) القرار ٢١٢/٥٢ بء، ولا سيما فقراته من ٣ إلى ٥، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها مقترحات المجلس بشأن تحسين تنفيذ توصياته التي توافقت عليها الجمعية العامة (A/52/753، المرفق)؛

(ج) القرار ٨/٧٢ ألف، ولا سيما الفقرة ٨، التي كررت فيها الجمعية طلبها إلى الأمين العام كفالة تنفيذ توصيات المجلس وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة بالموضوع تنفيذا كاملا على وجه السرعة وفي الوقت المناسب، ومواصلة مساءلة مديري البرامج عن عدم تنفيذ التوصيات والتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للمشاكل التي يُبرزها المجلس؛ والفقرة ٩، التي كررت الجمعية فيها طلبها إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره عن تنفيذ توصيات المجلس تفسيراً وافياً لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر ولم تنفذ بعد؛ تنفيذا كاملا؛ والفقرة ١٠، التي كررت فيها الجمعية أيضاً طلبها إلى الأمين العام أن يحدد في التقارير المقبلة إطاراً زمنياً متوقعاً لتنفيذ توصيات المجلس وأولويات تنفيذها والموظفين الذين سيُساءلون عن تنفيذها.

٣ - ويشار، فيما يتعلق بترتيب الأولويات، إلى أن المجلس يصنف أهم التوصيات على أنها توصيات "رئيسية". ورغم أن جميع توصيات المجلس المقبولة ستُنقذ في الوقت المناسب، فإن التوصيات الرئيسية تعتبر ذات أولوية قصوى.

٤ - وقد وافقت الإدارة على جميع توصيات المجلس، وقُدِّمت تعليقات عليها جميعاً. وعملاً بالفقرة ٩ من القرار ٨/٧٢ ألف، تُقدّم معلومات إضافية بشأن جميع التوصيات المقدمة عن فترات مالية سابقة، التي اعتبر المجلس أنها لم تُنفذ تنفيذا كاملا.

٥ - ويتضمن الفرع ثانياً أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن الأمم المتحدة. فترد في الفرع ثانياً - ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. I), chap. II)، بينما يتضمن الفرع ثانياً - بء معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس عن الفترات المالية السابقة، التي اعتبر المجلس أنها لم تُنفذ تنفيذا كاملا.

٦ - ويتضمن الفرع الثالث أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتحديد مباني المقر. وترد في الفرع ثالثاً - ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. V))، بينما يتضمن الفرع ثالثاً - باء معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس عن الفترات المالية السابقة، التي اعتبر المجلس أنها لم تُنفذ تنفيذا كاملاً.

ثانياً - الأمم المتحدة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة للجنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(١)

لمحة عامة

- ٧ - يتضمن الجدولان ١ و ٢ موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٨.
- ٨ - ويقدم الجدول ١ موجزاً عن حالة التوصيات الرئيسية الصادرة عن المجلس، وعددها ١٦ توصية، منها توصية واحدة (٦ في المائة) مطلوب إغلاق ملفها، وتوصية واحدة (٦ في المائة) لم تنفذ، و ١٤ توصية (٨٨ في المائة) قيد التنفيذ. ومن بين التوصيات الرئيسية التي ما زالت إما قيد التنفيذ أو لم تنفذ، والبالغ عددها ١٥ توصية، هناك توصية واحدة من المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٨، و ٧ توصيات في عام ٢٠١٩، و ٤ في عام ٢٠٢٠ و ٣ توصيات لها طابع الاستمرار.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	التوصيات	إغلاق ملفها	لم تُنفذ	قيد التنفيذ	توصيات تُحدد توصيات ليس	
					لها تاريخ مستهدف	لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١	-	-	-	١	١	-
إدارة الشؤون الإدارية ٩	١	١	١	٧	٦	٢
إدارة شؤون السلامة والأمن ١	-	-	-	١	١	٢
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢	-	-	-	٢	٢	-
إدارات متعددة ٣	-	-	-	٣	٢	١
المجموع ١٦	١	١	١	١٤	١٢	٣

- ٩ - ويقدم الجدول ٢ موجزاً عن حالة جميع التوصيات الصادرة عن المجلس، وعددها ٧١ توصية، منها ٣ توصيات (٤ في المائة) قد طلب إغلاقها و ٩ توصيات (١٣ في المائة) لم تنفذ، و ٥٩ توصية (٨٣ في المائة) قيد التنفيذ. ومن بين التوصيات التي ما زالت إما قيد التنفيذ أو لم تنفذ، والبالغ عددها ٦٨ توصية، هناك ٧ توصيات من المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٨، و ٣٤ توصية في عام ٢٠١٩، و ١٥ توصية في عام ٢٠٢٠، و ١٢ توصية لها طابع الاستمرار.

(١) A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

الجدول ٢
حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات المطلوب إغلاق ملفها	لم تنفذ	توصيات قيد التنفيذ	توصيات لها تاريخ مستهدف	توصيات لمحدد توصيات ليس لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢	-	-	٢	٢	-
إدارة الشؤون الإدارية	٣٢	٢	٦	٢٤	٦
إدارة شؤون السلامة والأمن	١٣	-	-	١٣	-
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١	-	-	١	-
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٧	-	-	٧	-
مكتب الشؤون القانونية	١	١	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	١	-	-	١	-
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	١	-	-	-	١
إدارات متعددة	١٣	-	٣	٨	٥
المجموع	٧١	٣	٩	٥٩	١٢

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

١٠ - أوصى المجلس في الفقرة ٢٢ من تقريره باتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها من أجل إلغاء الحاجة إلى إجراء تعديلات وتدخلات يدوية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: مستمر

١١ - قدمت الطلبات المتعلقة بتعزيز وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها، إلى فريق أوموجا، الذي سيعمل على تنفيذ المزيد من الأتمتة بعد بدء تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

١٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٣٠ من تقريره بأن تقيم أصول ومخزونات الممتلكات والمنشآت والمعدات مع النظر في جميع التكاليف الفعلية المرتبطة بها تمثيلاً مع أحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد إطار زمني ملائم للتحويل عن منهجية التكلفة القياسية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	لم تُنفذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

١٣ - توجد عقبتان أمام الاعتراف بالتكاليف الفعلية، هما: ربط عقود عمليات الشحن بأوامر الشراء، وتحقيق الكفاءة في توزيع تكاليف شحن السلع الفردية. ولا يمكن حل هذه العقبات في غضون فترة زمنية قصيرة، وإلى أن يتم حلها، سيستمر استخدام التكلفة القياسية وستقوم الإدارة باستعراض معدلات التكاليف القياسية بانتظام.

١٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٤٩ من تقريره بتحسين التدقيق في الالتزامات المفتوحة في نهاية السنة، تمشيا مع أحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، لكفالة أن يتم في الوقت المناسب تسليم الأرصدة الحرة إلى الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مستمر

١٥ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٥٠ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاحتفاظ بالالتزامات يأخذ في الحسبان الاحتياجات التشغيلية للمنظمة وكذلك عملية الميزانية الحالية التي يتم بموجبها تنقيح الميزانيات خلال فترة السنتين ويتم اعتماد الميزانية النهائية في نهاية الفترة المالية.

١٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٥٧ من تقريره أن تضع الإدارة نظاما شاملا ومحكما للرقابة على الأصول الثابتة بطريقة محددة زمنيا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	لم تُنفذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

١٧ - وبالنظر إلى نطاق وتعقيد هذه التوصية، فإن الإدارة تعزم تنفيذها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

١٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٦٤ من تقريره بأن تقوم الإدارة باعتماد سياسة متجانسة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية لتقييم المخزون والإبلاغ عنه تنص على تقييد جميع المخزونات المادية في جميع الكيانات المشمولة بالمجلد الأول.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٩ - عقب ترحيل المخزون من نظام غاليليو إلى نظام أوموجا، باتت الإدارة بصدد استعراض وتحديث السياسات لتنفيذ معالجة متجانسة لجميع المخزونات في جميع الكيانات.

٢٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ٧١ من تقريره بأن تقوم الإدارة باستعراض المعايير التي تتبعها من أجل تحديد المشروطة في اتفاقات التبرعات ومواءمتها مع أحكام المعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢١ - تستعرض الإدارة معايير تحديد المشروطة في اتفاقات التبرعات.

٢٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٧٧ من تقريره بأن تقوم الإدارة باستعراض وتعزيز الترتيبات الرسمية مع شركات إدارة مطالبات التأمين وإقامة نظام لمراجعة عملها على نحو منتظم على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" في أقرب وقت ممكن.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٣ - تعمل الإدارة على صياغة الاتفاقات التي ستبرم مع شركات إدارة مطالبات التأمين وإعداد طلب منقح لتقديم مقترحات لإجراء مراجعة على أساس قاعدة الكتاب المفتوح.

٢٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨١ من تقريره خزانة الأمم المتحدة بإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة مختلف الكيانات في صندوق النقدية المشترك الرئيسي عن طريق إبرام اتفاقات خطية معها.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

٢٥ - طلبت إدارة الشؤون الإدارية إلى مكتب الشؤون القانونية استعراض هذه التوصية، وسيجري تنفيذها وفقا للرأي الصادر عن المكتب.

٢٦ - وأوصى المجلس أيضا في الفقرة ٨٢ من تقريره بأن تسوّي الأمم المتحدة مع صندوق المعاشات التقاعدية كيفية تقييد رصيد الصندوق 64PFN في بياناتها المالية.

٢٧ - تعمل إدارة الشؤون الإدارية مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للإبلاغ عن الصندوق المعني بالشكل الملائم في البيانات المالية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٨ من تقريره بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بمواصلة بلورة نهجه لحساب التكاليف فيما يتعلق بالتكاليف غير المتصلة بالموظفين عن طريق تبسيط النهج المختلفة التي تستخدمها الوحدات التنظيمية وعن طريق التحديث المنتظم لحسابات تكاليف الخدمات المقدمة.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٩ - يخطط مكتب الأمم المتحدة في جنيف في حوار مع الإدارات الأم المعنية ويعمل عن كثب مع مقر الأمم المتحدة لمواصلة بلورة سياسة ونهج لاسترداد التكاليف في إطار الأمم المتحدة.

٣٠ - وأوصى المجلس كذلك في الفقرة ٨٩ من تقريره بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتنسيق مع المقر لوضع نهج عالمي مشترك للحسابات واسترداد تكاليف الخدمات على نحو يتسم بالشفافية في إطار الأمم المتحدة.

الإدارات المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

٣١ - بدأ مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالفعل العمل على تبسيط أنشطة استرداد التكاليف بين دائرة السلامة والأمن وشعبة الشؤون الإدارية. وفي حالة خدمات إدارة المؤتمرات، تدرج حسابات التكاليف ضمن السلطة العامة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لكن الشعبة ستنسق مع المكتب التنفيذي المحلي لاستكشاف السبل الكفيلة بمعالجة هذه التوصية.

٣٢ - وفي الفقرة ٩٨ من تقريره، أوصى المجلس الإدارة بإعادة النظر في ممارسة التعيينات المؤقتة وتحليل أسباب استخدام الإعلانات عن الوظائف الشاغرة المؤقتة في عدد كبير من الحالات بدلا من الإعلانات عن الوظائف الشاغرة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٣ - الإدارة حاليا بصدد إجراء استعراض للتعيينات المؤقتة والبدلات الخاصة بالوظائف في إطار مشروع لتبسيط الإجراءات وترشيدها.

٣٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ١١١ من تقريره بأن تتخذ الإدارة قرارا بخصوص الإطار الزمني لتطبيق وحدة الخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين في نظام إنسيبرا في مقر الأمم المتحدة، وأن تضع خارطة طريق لضمان التقيد بالإطار الزمني المقرر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٣٥ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ١١٣ من تقرير المجلس.

٣٦ - وفي الفقرة ١١٢ من تقريره، أوصى المجلس الإدارة كذلك بإجراء التعديل المناسب لأسلوب إدارة الدخول إلى نظام إنسيبرا بحيث تتوافر أدوار يكون متاحا لأصحابها الاطلاع على حالات الاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين على كامل نطاق الأمانة العامة، مع مراعاة احتياجات الأمن البياناتي والخصوصية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٣٧ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ١١٣ من تقرير المجلس.

٣٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ١١٦ من تقريره بأن تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعجيل بنشر نظام إنسبيرا في الإدارة. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تتعهد الإدارة قائمة بالخبراء الاستشاريين يسهل الاطلاع عليها من قبل جميع الشعب لإجراء عمليات الاختيار في المستقبل.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٩ - دخلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مناقشات مع إدارة الشؤون الإدارية بشأن نشر نظام إنسبيرا. وفي غضون ذلك، ستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعهد قائمتها للخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد.

٤٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٤ من تقريره بأن تقوم الإدارة بتطبيق أحكام الفقرة ٤-٧ من الأمر الإداري المتعلق بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد في حال اعتُبرت الاستعانة بخدمات مرشح بعينه أمراً لا غنى عنه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٤١ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ١٢٦ من تقرير المجلس.

٤٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٢٥ من تقريره بأن تقوم الإدارة بزيادة حجم قائمة المرشحين المؤهلين لتوسيع دائرة المنافسة عند اختيار الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٤٣ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ١٢٦ من تقرير المجلس.

٤٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣١ من تقريره بأن تكفل إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تكون آراء الإدارة العليا من العوامل المأخوذة في الحسبان لدى تقييم عمل الخبراء الاستشاريين، وأن تكفل تصحيح ما يشار إليه من عيوب، إن وجدت، من خلال إجراء تمديدات للعقد دون تكبد أي تكلفة إضافية.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٤٥ - تتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الإجراءات المناسبة للتأكد، بالنسبة للتكاليف ذات الصلة، من الحصول على موافقة فريق الإدارة العليا قبل تقديم التقييمات النهائية لعمل الخبراء الاستشاريين. وإضافة إلى ذلك، سيتم تعميم مذكرة داخلية تبين بوضوح عملية تقييم عمل الخبراء الاستشاريين.

٤٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٣٦ من تقريره بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية باستعراض أحكام الأمر الإداري بشأن الخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين لتحديد الظروف التي يمكن في ظلها الاستعانة بخدمات المتعاقدين الأفراد لمدد تزيد على ستة أشهر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٤٧ - سيسعرض مكتب إدارة الموارد البشرية أحكام الأمر الإداري لتحديد الظروف الاستثنائية التي يمكن في ظلها الاستعانة بخدمات المتعاقدين الأفراد لمدد تزيد على ستة أشهر.

٤٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٤٤ من تقريره بأن تكفل الإدارة توافر التدابير المناسبة من أجل تبادل معلومات توظيف الأفراد بين كيانات الأمم المتحدة للتنبيه إلى حالات المخالفة المحتملة لقاعدة (أو أكثر) من قواعد تصريف الأعمال المتبعة ووضع آلية ملائمة لرصد هذه الحالات.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٤٩ - ترى الإدارة أن مسؤولية الكشف الكامل عن المعلومات ذات الصلة وفقا للنظامين الأساسي والإداري للموظفين ينبغي أن تلقى على عاتق الموظفين المتقاعدين عندما يتقدمون بطلبات للاستعانة بخدماتهم كمستشارين أو متقاعدين أفراد. وسيضاف حكم لهذا الغرض في سياق تنقيح التعليمات الإدارية بشأن توظيف الموظفين المتقاعدين كجزء من المشروع المتعلق بترشيد السياسات وتبسيطها. وسيشتمل الحكم على نص معياري بشأن التزامات الاعتماد الذاتي، والالتزام بتقديم المعلومات في حالات الرصد والإشراف، والعواقب الإدارية و/أو التأديبية المحتملة المترتبة على حالات الغش، على غرار الأحكام الواردة في السياسات الداخلية الأخرى بشأن الاستحقاقات التي تم فيها تطبيق الاعتماد الذاتي من خلال تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد.

٥٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٥٠ من تقريره بأن تقيم الإدارة أفضل السبل لتشجيع على تقاسم الأعباء بصورة عادلة كجزء من استعراضها لبرنامج التنقل المنظم.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٥١ - إن الإدارة بصدد إجراء استعراض شامل لإطار التنقل، الذي سيأخذ في الاعتبار تقاسم الأعباء، وستقدم النتائج إلى الجمعية العامة.

٥٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٥٦ من تقريره بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية باستعراض عملية الاستقدام لمعالجة أسباب التأخير في جميع المراحل الحرجة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٥٣ - وفي إطار مشروع ترشيد وتبسيط السياسات، يجري الإعداد لتبسيط سياسة التوظيف، بما في ذلك إزالة القيود التي لم تأذن بها الجمعية العامة. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع إلى تبسيط عملية وضع السياسات موضع التنفيذ وتسريع عملية الاستقدام.

٥٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٠ من تقريره بأن تكفل الإدارة الدعم الكافي لتنفيذ استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

٥٥ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ١٥٩ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة تحدد عام ٢٠٢٨ كموعداً لتحقيق التكافؤ. وبغية الوفاء بذلك الموعد النهائي، تقدم الاستراتيجية توصيات لإدارة الشؤون الإدارية بشأن كيفية تنفيذ ذلك الهدف في حدود الموارد المتاحة.

٥٦ - وكرر المجلس في الفقرة ١٦٦ من تقريره توصياته السابقة (انظر A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني، الفقرة ٢١١ و A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٦٦) بأن تقوم الإدارة بتعزيز آليات رصد الأداء لضمان تحقيق الكيانات للأهداف المتصلة بالامتثال للمواعيد المقررة لإنجاز متطلبات إدارة الأداء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

٥٧ - وتسعى الإدارة دوماً إلى زيادة معدلات امتثال المديرين والموظفين لمعايير إدارة الأداء وأهدافه من خلال الحملات الإعلامية وتقديم الدعم على مستوى العالم للكيانات التي توفر التدريب.

٥٨ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٦٧ من تقريره بأن تتحقق الإدارة من صحة محتويات صحيفة بيانات بوابة "عين على الموارد البشرية" وبيانات لوحة متابعة المؤشرات الاستراتيجية في مجال الموارد البشرية لضمان كون بيانات الامتثال لمتطلبات إدارة الأداء موحدة ومتسقة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٥٩ - الإدارة بصدد العمل على ضمان توافر بيانات يعول عليها بدرجة أكبر من مستودعات بيانات شتى بهدف كفالة الاتساق في الإحصاءات المبلغ عنها على نطاق كامل الأمانة العامة حول العالم.

٦٠ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٧٣ من تقريره بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكاليف والمكاسب المرتبطة بسياسة الشراء المسبق وتلك المرتبطة باستخدام الأساليب البديلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦١ - تواصل الإدارة رصد اتجاهات القطاع في مجال سياسة السفر ولا تزال عند رأيها، بما يتمشى مع واقع القطاع، بأن الشراء المسبق لتذاكر الطيران يؤدي بشكل عام إلى تحقيق وفورات للمنظمة. وعلاوة على ذلك، لما كانت ممارسة الشراء المسبق لتذاكر الطيران لا تزال بوجه عام أفضل ممارسة في هذا القطاع، حيث تستمر أغلب المنظمات التي لديها احتياجات كبيرة للسفر في تنفيذ هذه السياسات، لم تخلص الإدارة إلى أية استنتاجات في الآونة الأخيرة تسوغ إجراء المزيد من التحليل. وفي الواقع، يدعم الاستعراض الأخير الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لسياسات السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة (انظر [JIU/REP/2017/3](#)) سياسات الشراء المسبق هذه. وخلصت وحدة التفتيش المشترك، بعد إجراء تحليلها، إلى أن وضع قواعد تحدد مواعيد نهائية لحجز المقاعد وشراء التذاكر مسبقاً، وجعلها شرطاً رسمياً، ينبغي أن تنظر إليه جميع المنظمات باعتباره ممارسة جيدة وأن تدرج هذه القواعد في سياساتها النازمة للسفر الجوي عند تحديثها.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تدعم التحليلات التي أجريت في الآونة الأخيرة النهج العام لسياسة الشراء المسبق في الأمانة العامة. ففي مقر الأمم المتحدة، كشف تحليل أجري في عام ٢٠١٦ لبيانات شركة إدارة السفر أن متوسط الوفورات التي حققتها المنظمة بلغ ما يقارب ٢٩٠ دولاراً للتذكرة الواحدة عند شراء التذكرة أثناء فترة تتراوح بين ١٤ و ٢٠ يوماً قبل موعد المغادرة. وعلاوة على ذلك، أبلغ مكتب الأمم المتحدة في جنيف العملاء من خلال تعميم صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أن سياسة الشراء المسبق كان لها تأثير كبير على تكاليف تذاكر الطيران. ووفقاً للتعميم، فقد أجرى المكتب تحليلاً بين أنه عند شراء التذاكر قبل أقل من ١٦ يوماً من موعد المغادرة، زاد متوسط الأسعار بنسبة ٧ في المائة في درجة رجال الأعمال و ٢٧ في المائة في الدرجة الاقتصادية.

٦٣ - وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لإدارة الشؤون الإدارية الشروع في إجراء تحليل عالمي لأنماط السفر وتكاليفه، لأنه يعتمد على معلومات اقتناء التذاكر الفعلية (التكاليف وتحديد مسارات تذاكر السفر، وما إلى ذلك)، وهي معلومات لا تتوافر إلا للبعثة أو المكتب أو مكتب الخدمات بوصفه الجهة المسؤولة عن إدارة العقد المبرم مع شركة إدارة السفر. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً لعدم تمكن الإدارة من الوصول إلى تلك المعلومات التفصيلية، فإذا كان لدى أي بعثة أو مكتب أو مركز خدمات (أو شركة إدارة السفر التي يتعامل معها) معلومات وبيانات محددة من شأنها أن تقودها إلى استنتاج أن سياسة الشراء المسبق يمكن تحسينها وتحقيق وفورات أفضل، ترحب الإدارة بهذه المعلومات للنظر فيها.

٦٤ - وتخطط الإدارة علماً أيضاً بأنها قدمت معلومات ذات صلة بالموضوع وشجعت جميع مكاتب تجهيز معاملات السفر على تنفيذ تكنولوجيات رصد أسعار تذاكر السفر من خلال وكالات السفر

المتعاقدة معها التي ستقوم برصد أسعار التذاكر بعد إصدارها وإعادة الوفورات إلى المنظمات قبل المغادرة، في حالة حدوث مزيد من الانخفاض في أسعار التذاكر. ويجري نشر هذه المبادرة في مقر الأمم المتحدة عن طريق وكالة السفر المتعاقدة معها، وسوف يتم تناول تلك الحالات في إطارها. وتطلب الإدارة إلى المجلس إغلاق ملف هذه التوصية.

٦٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٧٩ من تقريره بأن تضع الإدارة عملية لتعزيز الرقابة، وتنشئ آلية للامتثال فيما يتصل بتفويض سلطة الشراء، وأن تستخدم النتائج في استعراض التفويضات بانتظام، وأن تقوم عند الاقتضاء بتكليف التفويضات أو حتى سحبها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٦٦ - قبلت الإدارة هذه التوصية بالتركيز على الولاية المستقبلية لشعبة التحول في تسيير الأعمال والمساءلة التابعة للإدارة الجديدة المعنية بالاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءلة الامتثال. ويجري حاليا استعراض الأطر المتعلقة بتفويض السلطة والأنظمة ذات الصلة، بهدف تبسيط وترشيد عمليات تفويض السلطة وتوحيدها وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تيسير آلية الامتثال اللاحق.

٦٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٨٣ من تقريره بأن تكفل الإدارة استعراض وتحديث دليل المشتريات والسياسات ذات الصلة بانتظام، وأن تكون مهمة الاستعراض والتحديث منفصلة عن مهام الشراء التنفيذية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

٦٨ - ترى الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئيا، نظرا لأن قسم السياسات ورصد الامتثال يخضع مباشرة لمسؤولية مدير شعبة المشتريات. ولتنفيذ التوصية بالكامل، ستبدأ الشعبة عملية الاستعراض وستتم مواءمة عملية تنقيح دليل المشتريات وجعلها متزامنة مع ما يجري حاليا من إعادة هيكلة تنظيمية وتغيير في نموذج الإدارة.

٦٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٩١ من تقريره بأن يوضح دليل المشتريات أنه يجب على موظف المشتريات تقييم شروط السوق والممارسات المتعارف عليها في القطاع المعني قبل صياغة المواصفات التقنية وتبرير أوجه الخروج عن هذه الشروط والممارسات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٧٠ - تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت جزئياً. فقد كان إجراء بحوث السوق النشطة والمعرفة بالسوق جزءاً لا يتجزأ من الدعوة لتقديم العطاءات. وكان وضع معايير التقييم التقني هو مسؤولية الجهة المقدمة لطلب الشراء، في حين كان هناك تشاور وثيق مع موظفي المشتريات. وستشجع شعبة المشتريات موظفيها على تدوين مذكرات للإيداع في ملف عند تقديمهم اعتراضات على كراسات الشروط إذا ارتأوا أنها تقيد المنافسة، كما ستنظر في المسألة من أجل التحقق من التحسينات الأخرى التي يمكن إجراؤها.

٧١ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٩٢ من تقريره بأن يوضح دليل المشتريات أن موظف المشتريات مسؤول عن ضمان كون معايير التقييم محايدة ومعرفة جيداً وملائمة وقابلة للقياس، وعن تحديد أوزانها الترجيحية، مع مراعاة مسؤولية طالب الشراء باعتباره الخبير التقني.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	لم تُنفذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٧٢ - وستنفذ الإدارة هذه التوصية خلال التحديث المقبل لدليل الشراء.

٧٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٩٩ من تقريره بأن تقوم شعبة المشتريات، بالتعاون مع الجهات الطالبة للشراء، بتحليل أسباب تمديد العقود إلى ما بعد الفترات القصوى المتفق عليها وأسباب التأخر في تقديم بيانات الأعمال والتعديلات على شروط العقد الأصلي، ووضع تدابير لتفادي التمديدات المتكررة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	طلب إغلاقها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٤ - ترى الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت، نظراً لأن شعبة المشتريات تحلل أسباب تمديد العقود على أساس كل حالة على حدة. وفيما يتعلق بوضع تدابير للحيلولة دون التمديدات المتكررة، التي ترجع في المقام الأول إلى التأخر في تقديم بيانات الأعمال وارتفاع عبء العمل، وضعت الشعبة تدابير لتذكير الجهات الطالبة للشراء باقتراب آجال انتهاء العقود وتجري اتصالات على نطاق واسع لمنع الحالات التي يصبح فيها التمديد ضرورياً.

٧٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٠٥ من تقريره بأن تضع الإدارة جدولاً زمنياً واضحاً لوقف العمل بنظام تتبع إدارة العقود ونقل خاصياته الوظيفية وبياناته إلى نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

٧٦ - مازالت الإدارة ملتزمة بوقف تشغيل نظام تتبع إدارة العقود ونقل خاصياته الوظيفية وبياناته إلى نظام أوموجا. ويقوم فريق أوموجا التقني باستعراض الوثيقة التي أنشأتها شعبة المشتريات لتقديمها إلى المجلس المعني بمراقبة التغييرات.

٧٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢١٥ من تقريره بأن تكفل الإدارة صرف الأموال في غضون ١٠ أيام عمل وفقاً لما هو منصوص عليه في الدليل التنفيذي للصناديق القطرية المشتركة.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٧٨ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرات ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٧ من تقرير المجلس.

٧٩ - وأوصى المجلس أيضاً في الفقرة ٢١٦ من تقريره بالقيام، في الحالات التي تتولى فيها وكالات أخرى إدارة الأموال، بالمزيد من الجهود المتضافرة لضمان الالتزام بالمتطلبات الواردة في المبادئ التوجيهية العالمية ومتطلبات نظام إدارة المنح، وضمان صرف الأموال في مواعيدها ورصدها على النحو السليم.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٨٠ - تنظر الإدارة حالياً في إمكان دمج جميع عناصر الهيكل الإداري للصناديق القطرية المشتركة في إطار ترتيب إداري واحد يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٨١ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٥٥ بأن تقوم الإدارة باستعراض المشاريع التي تأخر إجراء زيارات الرصد والمعاينات العشوائية المالية الخاصة بها وأن تقوم بهذه الزيارات والمعاينات في المشاريع التي لم تبدأ بعد دورات إجراء مراجعات حساباتها.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٨٢ - قبلت الإدارة هذه التوصية، وتعمل بالفعل على تنفيذها.

٨٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٣٤ من تقريره بأن يُرصد عن كثب الأسلوب الذي يتم به استخدام أداة مراقبة أداء الشركاء لضمان تعزيز الرصد والرقابة.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٨٤ - تلتزم الإدارة بتحقيق الاستفادة الكاملة من أداة مراقبة أداء الشركاء في إدارة عملية رصد أداء الشركاء، وستساعد على التعامل مع حالات التأخر المبررة. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا باستعراض مسألة استحداث مجموعة جديدة من القواعد لمعالجة حالات عدم امتثال الشركاء، بما في ذلك قاعدة للتعامل مع حالات التأخر غير المبرر في تقديم التقارير.

٨٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٤١ من تقريره، بأن تقوم الإدارة باستعراض جميع حالات المستردات المستحقة غير المسددة من الشركاء المنفذين واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها على النحو المنصوص عليه في الدليل التنفيذي.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٨٦ - يستخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الوحدة الخاصة بالمستردات بعناية، وتجري متابعة جميع حالات المستردات غير المسددة.

٨٧ - وأوصى المجلس كذلك، في الفقرة ٢٤٢ من تقريره، بإنجاز عمليات مراجعة حسابات المشاريع على سبيل الأولوية لتحديد قيم المستردات المستحقة على الشركاء المنفذين على وجه اليقين والشروع في اتخاذ الإجراءات المناسبة لاسترداد المبالغ.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٨٨ - يلاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه سيتم التعجيل بوتيرة عملية استعادة المستردات، بعد أن أبرم مؤخرا الاتفاق الشامل الطويل الأجل لمراجعة حسابات مشاريعه.

٨٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٤٨ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بوضع برنامج ذي إطار زمني محدد لمراجعة جميع الوثائق التوجيهية التي تأخرت مراجعتها، وأن تكفل تنفيذ هذا البرنامج.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٩٠ - استنادا إلى تحليل للتحديات والمتطلبات التي ينطوي عليها النظام الحالي الذي بدأ العمل به في الربع الثاني من عام ٢٠١٨، يخطط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإجراء عملية إصلاح كبرى لنظام التوجيه المؤسسي الخاص به، يستتبعها تنقيح لجميع الوثائق التوجيهية القائمة. وسيتم إعداد برنامج ذي إطار زمني محدد وأكثر تفصيلا بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٨، مع مراعاة الموارد المخصصة من المنظمة لوظيفة التوجيه. وفي غضون ذلك، سيقوم المكتب بتحديث الوثائق التوجيهية ذات الأولوية العالية خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١٨.

٩١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٥٩ من تقريره، بأن ترصد الإدارة عن كثب إعداد خطط عملية مفصلة لتنفيذ خطط التصدي للمخاطر ومعالجتها تكون ناشئة عن سجلات مخاطر الغش والفساد، وأن تقدم تقارير دورية عن ذلك إلى لجنة الإدارة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٩٢ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ٢٦٢ و ٢٦٣ من تقرير المجلس.

٩٣ - وأوصى المجلس كذلك، في الفقرة ٢٦٠ من تقريره، بأن توائم الإدارة بين سجلات المخاطر المؤسسية المعدة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر، وسجلات مخاطر الغش والفساد، بغية إيجاد علاقات تآزرية بين هاتين المجموعتين من حيث استراتيجيات التخفيف من المخاطر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٩٤ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ٢٦٢ و ٢٦٣ من تقرير المجلس.

٩٥ - وأوصى المجلس أيضا، في الفقرة ٢٦١ من تقريره، بأن تضع الإدارة آلية رصد مناسبة على مستوى الأمانة العامة لضمان استمرارية تنفيذ إجراءات تخفيف المخاطر على مستوى الإدارات والمكاتب والبعثات.

الإدارات المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٩٦ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ٢٦٢ و ٢٦٣ من تقرير المجلس.

٩٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٦٧ من تقريره، بأن تقوم الإدارة، استنادا إلى نتائج التقييم، بإعداد استراتيجية لمكافحة الغش والفساد مشفوعة بخطة عمل، مع توفير مؤشرات الأداء وآليات الرصد المناسبة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٩٨ - يجري تحديد استراتيجية مكافحة الغش والفساد، المشفوعة بخطة عمل مفصلة، في سياق تنفيذ خطط التصدي للمخاطر ومعالجتها، في إطار التوجيه الاستراتيجي للجنة الإدارة.

٩٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٧٣ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بتحليل الكيفية التي ينبغي أن يتم بها تنفيذ برنامج متسق لإدارة مخاطر الغش في وظيفة الشراء، وأن توفر ما يلزم من تعليمات أو توجيهات للمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية وسائر مكاتب الأمانة العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

- ١٠٠ - ستضع الإدارة برنامجًا متسقًا لإدارة مخاطر الغش المتصلة بوظيفة الشراء على نطاق المنظمة.
- ١٠١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٧٤ من تقريره، بأن تضع الإدارة برنامجًا شاملاً لإدارة مخاطر الغش في شعبة المشتريات يوفر متطلبات تنفيذ إطار مكافحة الغش والفساد على نحو استباقي على جميع المستويات، ويشمل الممارسات الرائدة في مجال التصدي لمخاطر الغش والفساد في وظيفة الشراء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

- ١٠٢ - أرسيت الإدارة الأساس لمنع الغش. وتشير شعبة المشتريات إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز جوانب مكافحة الغش. بيد أن استصدار الإذن بتخصيص موارد كافية من الجمعية العامة يشكل أحد التحديات المحتملة.

- ١٠٣ - وأوصى المجلس كذلك، في الفقرة ٢٧٥ من تقريره، بأن تكفل الإدارة إجراء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقييماً للمخاطر وإعداده سجلات المخاطر على مستوى الكيان وعلى مستوى كل شعبة.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

- ١٠٤ - تبيّن لإدارة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن هناك حاجة لإنشاء سجلات للمخاطر على مستوى الشعب، وليس على مختلف مستويات الدوائر والأقسام. وتعمل الإدارة على سجلات المخاطر لشعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات المؤتمرات.

- ١٠٥ - وكرر المجلس، في الفقرة ٢٩٠ من تقريره، تأكيد توصيته^(٢) بأن تستكمل الإدارة وضع نموذجها الموحد للاتفاق مع الشركاء المنفذين والذي تدرج فيه الأحكام المناسبة المتعلقة بمكافحة الغش وبالعلاقات والمراجعات الحسابات، وأن تصدر هذا النموذج مع تحديد السلطة المختصة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

(٢) انظر (A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ٢٦٩.

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

- ١٠٦ - تقع وظيفة ضمان تطبيق نموذج موحد للاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين ضمن نطاق عمل وحدة إدارة المنح في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا، وسيتم نشرها على مراحل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
- ١٠٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٩١ من تقريره، بأن تواصل الإدارة القيام، في الوقت المحدد، بتعزيز المساءلة وإطار الرقابة الداخلية فيها، بما في ذلك تنفيذ نموذج خطوط الدفاع الثلاثة وإعداد بيان للرقابة الداخلية وإعداد سجل مركزي للمعلومات المتعلقة بتفويض السلطة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

- ١٠٨ - لاحظ المجلس أنه يمكن للأمانة العامة أن تستفيد من اعتماد عدد من الممارسات السليمة الرامية إلى تطبيق إطارها للرقابة الداخلية وإدارته بمزيد من الفعالية. ونظرت شبكة المالية والميزانية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في معظم تلك الممارسات خلال اجتماعها الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد طبقت جميع الممارسات التي أوصت بها الشبكة باستثناء ممارسة واحدة. وستطبق الممارسة المتعلقة بإعداد بيان للرقابة الداخلية، الذي هو حالياً قيد التنفيذ، في عام ٢٠١٩.

- ١٠٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٠٣ من تقريره، بأن تنظر الإدارة في إنشاء آلية رسمية لاستعراض وتعزيز ضوابط منع الغش والفساد، أو دمجها في آلية قائمة، وذلك على أساس الدروس المستفادة من التعامل مع حالات الغش والفساد في الأمانة العامة.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: مستمر

- ١١٠ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٠٤ من تقرير المجلس.

- ١١١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣١١ من تقريره، بأن يستحدث مكتب الأخلاقيات، بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تدابير مناسبة لضمان الإسراع في معالجة كل حالة من حالات الانتقام والتصدي بشكل مناسب لأي قيود تعترض القيام بذلك.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب الأخلاقيات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

١١٢ - يتعاون كل من مكتب الأخلاقيات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على توفير الحماية من الانتقام الناجم عن الأنشطة المشمولة بالحماية والتحقيق في الشكاوى المتعلقة به. وإضافة إلى ذلك، يجرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالياً صيغة معجلة للتحقيق يعتقد أنها ستقلل كثيراً من الوقت الذي تستغرقه التحقيقات المتعلقة بالانتقام.

١١٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٢٣ من تقريره، بأن تذلل الإدارة جميع العوائق، في مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب إدارة الموارد البشرية، بغية التعجيل بتسوية الحالات. ويمكن اعتماد مؤشرات أداء مناسبة، في حال عدم وجودها، لتحديد إطار زمني لانتهاء من تلك الحالات.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

١١٤ - الإدارة ملتزمة بضمان المساءلة عن سوء السلوك على النحو المبين في الأمر الإداري بشأن "السلوك غير المرضي والتحقيقات والإجراءات التأديبية" (ST/AI/2017/1)، ومن خلال إنشاء شعبة القانون الإداري، التي سيبدأ العمل فيها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في إطار الإدارة الجديدة للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

١١٥ - وأوصى المجلس أيضاً، في الفقرة ٣٢٤ من تقريره، بأن تعتمد الإدارة نظاماً لمراقبة الحالات من البداية إلى النهاية يكون قادراً على تتبع كل الحالات عبر المكاتب، منذ استلامها حتى الانتهاء منها.

الإدارات المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

١١٦ - في إطار الإصلاحات الإدارية التي ستصبح نافذة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ستبدأ الإدارة في تكييف نظام تتبع حالات سوء السلوك، الذي يغطي حالياً التقارير المتعلقة بسوء السلوك المحتمل في البعثات الميدانية، كأداة تُستخدم على نطاق الأمانة العامة بأسرها. وستتيح هذه الأداة للإدارة رؤية أوضح، رهنا بقيود السرية، فيما يتعلق بحالة تقارير سوء السلوك المحتمل في الأمانة العامة.

١١٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٣٢ من تقريره، أن تقيّم الأمانة العامة القدرات المتاحة في مختلف الكيانات على إجراء تحقیقات ترقى إلى مستوى يتسم بالاحترافية لنظام إقامة العدل والشروع، حيثما يلزم، في خطوات لبناء هذه القدرات وتعزيزها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

١١٨ - تود الإدارة أن تبلغ المجلس بأن العمل جارٍ لبناء وتعزيز قدرات التحقيق داخل المنظمة. ووفقاً للأمر الإداري بشأن "السلوك غير المرضي والتحقيقات والإجراءات التأديبية" (ST/AI/2017/1)، يجب على أفرقة التحقيق التي تعيّن تحت سلطة رؤساء المكاتب/الإدارات أن تخضع للتدريب أو أن تكون لديها خبرة في إجراء التحقيقات في مكان العمل. ونظمت الإدارة مؤخرًا الدورة الأولى من ثلاث دورات تدريبية لعام ٢٠١٨ للمحققين غير المحترفين المحتملين داخل الأمانة العامة.

١١٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٣٨ من تقريره، بأن تواصل الأمانة العامة النظر فعلياً في مسألة إحالة الحالات إلى السلطات الوطنية، بهدف مواصلة تحسين إجراءاتها على مدى آلية الإحالة.

الإدارة المسؤولة: مكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: طلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٢٠ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٣٩ من تقرير المجلس.

١٢١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٤٧ من تقريره، بأن تضع إدارة شؤون السلامة والأمن مصفوفة للامتنال وترصد مستوى تنفيذ سياسات وإجراءات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٢٢ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٤٩ من تقرير المجلس.

١٢٣ - وأوصى المجلس كذلك، في الفقرة ٣٤٨ من تقريره، كإجراء مؤقت، بأن تُصدر إدارة شؤون السلامة والأمن مبادئ توجيهية/نماذج لتعزيز التوحيد في إعداد عمليات التقييم الذاتي الداخلي ورصدها.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٢٤ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٣٤٩ من تقرير المجلس.

١٢٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٥١ من تقريره، بأن تحدد إدارة شؤون السلامة والأمن الوتيرة الدورية لإجراء تنقيح محدد التوقيت للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا للعمل في المقار بما يلبي الاحتياجات الناشئة عن التغير في البيئة الأمنية والتغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٢٦ - تخطط شعبة خدمات السلامة والأمن في المقر لاستعراض المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا للعمل في المقار كل أربع سنوات في الاجتماع السنوي لشبكة الأمم المتحدة لخدمات الأمن والسلامة. ويحل موعد إجراء الاستعراض المقبل للمعايير في عام ٢٠١٩.

١٢٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٥٧ من تقريره، بأن تخصص إدارة شؤون السلامة والأمن أموالاً محددة لإجراء استعراضات الأقران وفقاً للجدول الزمني المقرر.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٢٨ - جميع مراكز العمل التي لم تُجر بعد استعراضات الأقران بصدد إجراءاتها في عام ٢٠١٨. وفيما يتعلق بالأموال، ستكون تلك الاستعراضات جزءاً من مشاريع الميزانية لعام ٢٠٢٠.

١٢٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٥٨ من تقريره، بأن تستعرض إدارة شؤون السلامة والأمن كل التوصيات العالقة المتصلة باستعراض الأقران لمقر الأمم المتحدة وبأن تحدد أطراً زمنية للتنفيذ.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

١٣٠ - يجري إعداد تقرير شامل عن التوصيات المعلقة المتصلة باستعراضات الأقران السابقة، لكي يكون جزءاً من التقرير السنوي لشعبة خدمات السلامة والأمن في المقر لعام ٢٠١٨.

١٣١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٦٤ من تقريره، بأن تصدر إدارة شؤون السلامة والأمن نشرة عامة تعمّم على جميع الموظفين المكلفين وغيرهم من العاملين في مجال الأمن لضمان تحسين الامتثال لعملية إدارة المخاطر الأمنية وبأن تنشئ مصفوفة لرصد الامتثال وتقديمها إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٣٢ - يُنظر إلى مصفوفة رصد الامتثال الرسمية التي أوصى بها المجلس بوصفها جزءاً من نظام رصد الامتثال الداخلي لإدارة شؤون السلامة والأمن، الذي هو حالياً قيد الإعداد.

١٣٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٦٨ من تقريره، بإصدار توجيهات تُبرز أهمية المشاركة في اجتماعات فريق إدارة الأمن ويجري تعميمها على الموظفين المكلفين والرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٣٤ - تستعد إدارة شؤون السلامة والأمن لإصدار توجيهات لجميع الموظفين المكلفين والرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، على نحو ما أوصى به المجلس.

١٣٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٧١ من تقريره، بأن تسارع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى صوغ وتفعيل مشروع إطار داخلي للمساءلة بالبعثة امتثالاً لدليل السياسات الأمنية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

١٣٦ - في سياق نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في ليبيا، يضطلع رئيس البعثة بدور الموظف الأمني المكلف، ويضطلع رئيس مستشاري الأمن، المعين من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن، بدور مستشار الأمن الرئيسي، وذلك في إطار الترتيبات المعمول بها في سياق البعثات الميدانية المتكاملة. وفي حين يتولى رئيس مستشاري الأمن مسؤولية إعداد وتعهد واستكمال الخطة الأمنية القطرية والتخطيط للطوارئ، ضمن أمور أخرى، تعمل إدارة الشؤون السياسية، بوصفها الإدارة الرائدة في البعثة، مع إدارة شؤون السلامة والأمن لضمان استكمال الخطة الأمنية المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في ليبيا وفقا للاختصاصات وللأحكام ذات الصلة في إطار المساءلة بشأن نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة.

١٣٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٧٧ من تقريره، بأن تنشئ إدارة شؤون السلامة والأمن آلية لاتفاقات الحفاظ على السرية مع محلي المعلومات الأمنية الذين كانوا يتعاملون مع المعلومات المتعلقة بالتهديدات الأمنية، وبأن تستكشف إمكانية تقييد استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي في المواقع الميدانية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٣٨ - تعمل إدارة شؤون السلامة والأمن مع مكتب الشؤون القانونية لتحديد الآليات الممكنة لاتفاقات الحفاظ على السرية، على نحو ما أوصى به المجلس. ومع ذلك، لا يمكن للإدارة أن تقيّد استخدام فرادى الموظفين لوسائل التواصل الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن محلي المعلومات الأمنية يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي كأحد المصادر العديدة للمعلومات المستقاة من الموارد الثلاثة المتاحة لهم وفقا لولاية الجمعية العامة، وهي: الموارد الداخلية للأمم المتحدة، وموارد أخرى، والدول الأعضاء. وتشمل الموارد المصنفة في فئة "موارد أخرى" المصادر المفتوحة والمصادر المتاحة عن طريق اشتراكات ووسائل التواصل الاجتماعي. وستصدر الإدارة مذكرة لتذكير المحللين بعدم عرض منتجاتهم أو مصادرهم أو آرائهم التحليلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويلتزم المحللون بنشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها (ST/SGB/2007/6).

١٣٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٨٥ من تقريره، بأن تضع إدارة شؤون السلامة والأمن آلية لشعبة العمليات الإقليمية ودائرة السياسات والامتثال من أجل رصد تنفيذ سياسات إدارة الأمن والامتثال لها.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٤٠ - تعمل إدارة شؤون السلامة والأمن باستمرار على تحديث سياساتها ومبادئها التوجيهية وأدواتها الداخلية المتعلقة بإدارة الامتثال بغية تيسير تنفيذ مهامها، بما في ذلك المهام المتصلة برصد الامتثال. وأقرت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية سياسة الامتثال والتقييم والدروس المستفادة في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١٤١ - وأوصى المجلس أيضاً، في الفقرة ٣٨٦ من تقريره، بأن تضع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية آلية للاستعراض الدوري لمستوى تنفيذ السياسات الأمنية والامتثال لها في المناطق المعنية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٤٢ - تعمل الإدارة على استحداث أداة إلكترونية لرصد تنفيذ التدابير اللازمة لإدارة المخاطر الأمنية. وعلاوة على ذلك، سينظر الفريق العامل المعني بالامتثال التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية في وضع آلية رصد لاستعراض تنفيذ السياسات بصورة دورية، وسيعرضها على الشبكة لكي تنظر فيها.

١٤٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٣٩٢ من تقريره، بأن تنشئ وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة آلية تسجل، بالتواريخ، تفاصيل الحوادث الخطيرة التي تبلغ عنها شعبة العمليات الإقليمية والكيانات الأخرى، وأن تعمل دورياً على التوفيق بين هذه المعلومات وأرقام نظام الإبلاغ عن حوادث السلامة والأمن بما يكفل عدم إغفال معالجة الحوادث الخطيرة التي تستدعي تدخلاً.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

١٤٤ - بات يمكن الآن لمستشاري وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة الاطلاع على نظام الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن، ويجري العمل على إعادة تصميم الموقع الشبكي للوحدة بغية تحسين آليات جمع البيانات والإبلاغ والرصد. واستُحدث أيضاً نموذج للعمل يدوياً على التوفيق بين الحوادث المبلّغ عنها في النظام، وعملية التوفيق جارية منذ شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٤٥ - وأوصى المجلس أيضاً، في الفقرة ٣٩٣ من تقريره، بأن تعمل وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، بالتنسيق مع الموظفين المكلفين والمنظمات المشمولة بنظام الأمم

المتحدة لإدارة الأمن، على استعراض العدد الحالي للمستشارين ومواقعهم لضمان توفر قدرة كافية على تلبية احتياجات الأفراد المتضررين وأفراد الأسر المستحقين.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

١٤٦ - يستمر إجراء المناقشات حول إنشاء وظائف مؤقتة جديدة في ١١ مركزاً من مراكز العمل، وتجري حالياً الدعوة إلى الإبقاء على الوظائف المؤقتة المحلية لتقديم المشورة، الممولة على أساس تقاسم التكاليف، في أربعة بلدان. ويتوقف إحراز تقدم على توفر التمويل بموجب الترتيبات المحلية لتقاسم التكاليف ورهنا بموافقة الأفرقة القطرية.

١٤٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٠٠ من تقريره، بأن تستحدث إدارة شؤون السلامة والأمن آلية رسمية للتنسيق بين قسم التدريب وتنمية القدرات، والشعب/الأقسام الأخرى، في إجراء عمليات تقييم الاحتياجات التدريبية وإعداد خطة تدريب سنوية موحدة/جدول زمني موحد للإدارة ككل.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٤٨ - يعمل قسم التدريب وتنمية القدرات في إدارة شؤون السلامة والأمن على وضع خطة تنفيذ لاستراتيجيته الجديدة في مجال التدريب. وستُنشأ في الإدارة آلية للحكومة، وفقاً للاستراتيجية، وسيوضع جدول زمني للتدريب لعام ٢٠١٩.

١٤٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٠١ من تقريره، بأن يتعهد قسم التدريب وتنمية القدرات قاعدة بيانات موحدة تتضمن تفاصيل عن جميع المتدربين والدورات التدريبية التي تجريها إدارة شؤون السلامة والأمن.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

١٥٠ - يعمل قسم التدريب وتنمية القدرات على وضع خطة تنفيذ لاستراتيجيته الجديدة في مجال التدريب، تتضمن التخطيط لإنشاء قاعدة بيانات.

١٥١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤١١ من تقريره، بأن تراجع إدارة شؤون السلامة والأمن الخطة البرنامجية القائمة لفترة السنتين والميزانية البرنامجية بغية النظر في إدراج البارامترات البالغة الأهمية غير المحددة.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

١٥٢ - ترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٤١٢ من تقرير المجلس.

١٥٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٢٥ من تقريره، بأن تستحدث الأمانة العامة آلية مناسبة تضمن تحسين التنسيق بين مكتب المراقب المالي ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكاتب الأمانة العامة الأخرى بغية الإبلاغ بشكل كامل وشامل عن حالات الغش والغش المفترض.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

١٥٤ - طلب مكتب المراقب المالي إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقدم تقارير فصلية مستكملة لتيسير إبلاغ المجلس عن حالات الغش والغش المفترض بشكل كامل وشامل.

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة بشأن الفترات المالية السابقة

لمحة عامة

١٥٥ - كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من القرار ٨/٧٢ ألف، طلبها إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تفسيراً وافياً لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما التوصيات التي صدرت قبل عامين أو أكثر ولم تنفذ بالكامل بعد.

١٥٦ - وأورد المجلس في مرفق تقريره عن الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني) موجزاً لحالة التنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالنسبة لتوصياته الـ ١٢٩ المتعلقة بفترات مالية سابقة التي كانت لا تزال قائمة. ومن بين هذه التوصيات الـ ١٢٩، هناك ٣١ توصية (٢٤ في المائة) نفذت بالكامل، و ٨٤ توصية (٦٥ في المائة) كانت لا تزال قيد التنفيذ، و ١٢ توصية (٩ في المائة) لم تنفذ، والتوصيتان المتبقيتان قد تجاوزتهما الأحداث (٢ في المائة). ولاحظ المجلس أن النسبة المئوية للتوصيات القائمة التي تم تنفيذها زادت من ١٨ في المائة

في عام ٢٠١٦ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٧، وأن هناك خطوات اتخذت نحو تنفيذ ٦٥ في المائة من التوصيات المتبقية.

١٥٧ - وترد في الجدول ٣ الحالة العامة للتنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالنسبة للتوصيات الواردة في تقارير المجلس عن الأمم المتحدة للفترة المالية الست الماضية.

الجدول ٣

الحالة العامة للتنفيذ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالنسبة للتوصيات التي أوردتها مجلس مراجعي الحسابات في تقاريره عن الأمم المتحدة خلال الفترات السابقة

الفترة/رمز التقرير	نفذت	قيد التنفيذ	لم تنفّذ	أُغلق ملفها/تجاوزتها الأحداث	المجموع
٢٠٠٨-٢٠٠٩ (Vol. I)/A/65/5، الفصل الثاني	٦٥ (٩٠ في المائة)	١ (٢ في المائة)	-	٦ (٨ في المائة)	٧٢
٢٠١٠-٢٠١١ (Vol. I)/A/72/5 و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني	٢٥ (٦٣ في المائة)	٢ (٥ في المائة)	-	١٣ (٣٢ في المائة)	٤٠
٢٠١٢-٢٠١٣ (Vol. I)/A/69/5، الفصل الثاني	١١ (٣٩ في المائة)	١٣ (٤٧ في المائة)	٢ (٧ في المائة)	٢ (٧ في المائة)	٢٨
٢٠١٤ (Vol. I)/A/70/5 و (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني	٦ (٢٣ في المائة)	١٤ (٥٤ في المائة)	٢ (٨ في المائة)	٤ (١٥ في المائة)	٢٦
٢٠١٥ (Vol. I)/A/71/5، الفصل الثاني	١٥ (٣٤ في المائة)	٢٢ (٥٠ في المائة)	٤ (٩ في المائة)	٣ (٧ في المائة)	٤٤
٢٠١٦ (Vol. I)/A/72/5 و (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني	١٦ (٣٠ في المائة)	٣٢ (٦٠ في المائة)	٤ (٨ في المائة)	١ (٢ في المائة)	٥٣
المجموع	١٣٨ (٥٣ في المائة)	٨٤ (٣٢ في المائة)	١٢ (٤ في المائة)	٢٩ (١١ في المائة)	٢٦٣

١٥٨ - ويوجز الجدول ٤ الحالة العامة للتنفيذ حتى آب/أغسطس ٢٠١٨ بالنسبة للتوصيات الـ ٩٦ التي حددتها المجلس باعتبارها إما "قيد التنفيذ" أو "لم تنفذ" حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الجدول ٤

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي أُدرجت باعتبارها لم تنفذ بالكامل في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الإدارة (الإدارات) المسؤولة	عُمد التوصيات	طُلب إغلاقها	لم تنفذ	قيد التنفيذ	مستهدف	ليس لها تاريخ
إدارة الشؤون الإدارية	٦٨	١١	-	٥٧	٤٧	١٠
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١	-	-	١	١	-
إدارة الشؤون السياسية	١	-	-	١	١	-
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٥	٢	-	٣	٣	-
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	١	١	-	-	-	-

الإدارة (الإدارات) المسؤولة	عــاد	التوصيات	طُلب إغلاقها	لم تُنفذ	قيد التنفيذ	مستهدف	ليس لها تاريخ
مكتب الشؤون القانونية	١	١	١	-	-	-	-
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	١	-	-	١	-	-	١
إدارات متعددة	١٨	٢	١	١٥	١٠	٦	-
المجموع	٩٦	١٧	١	٧٨	٦٢	١٧	-

١٥٩ - وكما هو مبين في الجدول ٤، فمن التوصيات الـ ٩٦ التي حددها المجلس باعتبارها إما "قيد التنفيذ" أو "لم تنفذ"، هناك ١٧ توصية (١٨ في المائة) طُلب إغلاق ملفاتها، وتوصية واحدة (١ في المائة) لم تُنفذ، و ٧٨ توصية (٨١ في المائة) كانت قيد التنفيذ حتى آب/أغسطس ٢٠١٨. ومن بين الـ ٧٩ توصية التي كانت قيد التنفيذ أو لم تنفذ، كان من المقرر تنفيذ ١٤ توصية قبل نهاية عام ٢٠١٨، و ٣٦ توصية في عام ٢٠١٩، و ١٢ توصية فيما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، و ١٧ توصية ذات طابع مستمر.

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٣)

١٦٠ - في الفقرة ٤٣٧ من تقرير المجلس، وافقت الإدارة على توصية المجلس لها بأن تتخذ التدابير المناسبة التي تكفل وصل مشروع "كربون" بنظام أوموجا.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

١٦١ - لم يعد اسم "كربون" يُستخدم؛ واستُعيض عنه بـ "eMeets" وبعد ذلك بـ "gMeets"، وهي أداة لتخطيط وإدارة الاجتماعات يستخدمها موظفو خدمات المؤتمرات. ومع التطوير المستمر للتوسعة ٢ لنظام أوموجا، ستدمج الخاصية الوظيفية لأداة gMeets في إطار وحدة إدارة المؤتمرات والمناسبات.

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٤)

١٦٢ - وافقت الإدارة، في الفقرة ١٣٠ من تقرير المجلس، على توصية المجلس بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية باستعراض عمليات تفويض السلطة الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وذلك لكفالة اتسام سلطة الشراء المفوضة بالوضوح الكافي.

(٣) A/65/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

(٤) A/67/5 (Vol. I) و A/67/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٦٣ - يجري استعراض عمليات التفويض المشار إليها في سياق استعراض جميع عمليات تفويض سلطة الشراء الذي سيصدر بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٦٤ - وافقت الإدارة، في الفقرة ١٤٥ من التقرير، على توصية المجلس لها بأن تقوم بما يلي: (أ) وضع أهداف ومؤشرات إنجاز أكثر تركيزاً على النتائج؛ (ب) تحديد تسلسل واضح لمؤشرات استخدام الموارد والنشاط، مروراً بمؤشرات النواتج ووصولاً إلى مؤشرات الأهداف العليا؛ (ج) جعل ما تنص عليه الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب) أعلاه مسؤولية محددة بشكل واضح لوكلاء الأمين العام، كل في ما يخص الإدارة الخاضعة لإشرافه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٢

١٦٥ - نُفِّدَ تعزيز مقاييس الأداء في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ وبعد أن أوصى المجلس بهذه الخطوة في تقريره، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق الجمعية العامة بها في تقريرها عن دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16) واعتمدتها الجمعية في قرارها ٨/٧٠. وفي المرحلة المستقبلية، وفي إطار دورة وشكل الميزانية الجديدة اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف، سيكون الشكل الجديد لتقسيم الخطط البرنامجية مختلفاً. وتعمل الأمانة العامة مع جميع الإدارات في عام ٢٠١٨ لتفعيل القرارات المتعلقة بإصلاح الميزانية الواردة في القرار ٢٦٦/٧٢ ألف. وبناء على ذلك ستعكس الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠ الأطر القائمة على النتائج.

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٥)

١٦٦ - أوصى المجلس، في الفقرة ٢٩ من تقريره، بأن تحدد الإدارة الكيفية التي سيتمكن بها من ربط استهلاك الميزانية بشكل أوثق مع ما تحقق من حيث النواتج والنتائج، والإطار الزمني الذي سيمكنها في حدوده تحقيق ذلك؛ وأن تضع، مراعاة لهذا الهدف، خطة مفصلة لترسيخ الإدارة القائمة على النتائج كجزء من العمل الاعتيادي، مع تحديد المسؤوليات والموارد بوضوح.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

(٥) A/69/5 (Vol. I)، الفصل الثاني.

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٢

١٦٧ - قدم الأمين العام، في إطار مقترحاته المتعلقة بالإصلاح، مقترحات إلى الجمعية العامة بشأن دورة وشكل جديدين للميزانية، وأقرتها الجمعية في قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف. وستنفذ عملية الميزنة الجديدة على أساس تجريبي، بدءاً بتقاسم الميزانيتين السنويتين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

١٦٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٤ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بإعداد خطط لإصدار حسابات إدارية شهرية وتقارير مالية محسنة للإدارة، استناداً إلى الفرص التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد على حد سواء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٦٩ - تخطط الإدارة لزيادة تواتر التقارير المقدمة إلى كبار المديرين في عام ٢٠١٨، وتدرس حالياً نطاق الحسابات الإدارية ودرجة التفصيل في مجموعة التقارير. ونوقش نموذج التقارير الإدارية الشهرية مع الإدارة في شعبة الحسابات وسيناقش قريباً مع المراقب المالي.

١٧٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٨ من تقريره، بأن تقوم الإدارة، في إطار عملها في مجال الإدارة المركزية للمخاطر، بإعداد استراتيجية لتعزيز إطار المساءلة والرقابة الداخلية، بما في ذلك إعداد "بيان عن الرقابة الداخلية" أو وثيقة مماثلة. وتحل هذه التوصية محل توصية المجلس السابقة بشأن الرقابة الداخلية (انظر A/67/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٧١).

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

١٧١ - يرتبط التنفيذ الكامل لهذه التوصية بالإصلاحات الجارية والتغييرات التي تحدثها هذه الإصلاحات في النظم والضوابط. وينبغي أن تؤخذ إعادة تخطيط أساليب العمل التي تتطلبها الإصلاحات في الاعتبار أثناء التنفيذ.

١٧٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٥٦ من تقريره، بأن تعمق الإدارة فهمها لمجمل تكاليفها، وأن تنمي بالتالي القدرة على مقارنة نفقاتها الإدارية العامة ووضع معايير لها وأداء وظائفها العملية، من أجل زيادة فعالية الإنجاز من حيث التكلفة. وقد يستتبع ذلك إيجاد دفتر أستاذ عام يتضمن الرموز التحليلية للنفقات الإدارية والبرنامجية (وتصنيف كل معاملة وفقاً للرمز المناسب).

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمر

١٧٣ - يتيح نظام أوموجا بالفعل اكتساب فهم أفضل لأساس احتساب تكاليف خدمات الدعم في المنظمة. وينبغي النظر إلى تنفيذ هذه التوصية في سياق رد الإدارة على توصيات أحدث تتعلق بمسائل التكلفة. ومع تنفيذ نظام أوموجا، شرعت الأمانة العامة في عملية وضع فهرس قياسي موحد يبين تكاليف الخدمات التي تقدّمها. وبمجرد أن تكتمل عملية التوحيد القياسي، من المفترض أن يصبح في إمكان الأمانة العامة إجراء مقارنات بين تكاليف الخدمات على نطاق المنظمة وتحديد المجالات التي تتوافر فيها فرص لتحقيق وفورات الكفاءة.

١٧٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٧٧ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بإجراء استعراض لعملية إعداد الميزانية وتنفيذ عملية محسنة من بدايتها إلى نهايتها، بما في ذلك عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٢

١٧٥ - في إطار مقترحاته للإصلاح، قدم الأمين العام للجمعية العامة مقترحات بشأن دورة وصيغة جديدين للميزانية، وأقرتهما الجمعية في قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف. وستنفذ عملية الميزانية الجديدة على أساس تجريبي، ابتداء من تقديم الميزانيتين السنويتين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

١٧٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١١٤ من تقريره، بأن يعمل مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحديد الشروط الرسمية لتبادل المعلومات عن أداء الشركاء المنفذين في كل مكتب قطري على حدة.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٧٧ - يجري تناول هذه التوصية بصورة شاملة كجزء من تنفيذ نموذج إدارة المنح في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وسيشمل ذلك وضع السياسة المؤسسية بشأن إدارة الشركاء المنفذين والمستفيدين النهائيين

في صيغتها النهائية، بما في ذلك إطار ونموذج موحد للاتفاقات وتبادل المعلومات، بهدف تيسير اتساق عمليات نظام أوموجا الجديدة مع السياسات.

١٧٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٢٥ من تقريره، بأن يعجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ الضوابط المحسنة الموضوعية فيما يتعلق بإطار التوجيه والمساءلة على الصعيد العالمي. وينبغي القيام بذلك باتباع نهج يقوم على احتساب قدر أكبر من المخاطر ويتسم بالمرونة في إدارة شؤون الشركاء المنفذين في العمليات القطرية، يشمل ما يلي: (أ) تقييم المخاطر لفحص الشركاء المنفذين من أجل تشكيل مجموعة من الموردين الموثوق بهم؛ (ب) ترتيبات تمويل منقحة حيث يتلقى الشركاء المنفذون الذين يمثلون مجازفة كبيرة دفعة أولية تقل عن الدفعة الأولية الحالية المتمثلة في نسبة ٨٠ في المائة؛ (ج) ترتيبات رصد معززة حيث ينبغي مثلاً أن تخضع المشاريع العالية المخاطر لعمليات مرحلية لمراجعة الحسابات أو التفتيش باستخدام حقوق الاطلاع لأغراض مراجعة الحسابات، بينما يُعتمد في حال انخفاض المخاطر على زيارات يجريها موظفون إقليمييون؛ (د) التعاون مع مكتب الشؤون القانونية لتعزيز مذكرة التفاهم الحالية بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء المنفذين.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

١٧٩ - مع إطلاق لوحة متابعة الضمان وتعميمها في وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ضمن نظام إدارة المنح في عام ٢٠١٧، أصبحت الإدارة في الميدان وفي المقر قادرة الآن على تكوين لمحة عامة عن أنشطة الضمان المقررة والمنفذة وتتبعها في الوقت الحقيقي، مما يسمح لكل صندوق بتحليل الامتثال للطرائق التشغيلية المتفق عليها واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. وقد نُفذت هذه الآلية بالكامل قبل نهاية عام ٢٠١٧. وتعتبر الإدارة أن هذا الجزء من التوصية نُفذ بالكامل.

١٨٠ - وتشير الإدارة إلى أنها تواصل بذل الجهود من خلال إنشاء وحدات مشتركة لإدارة الصناديق في بعض الصناديق القطرية المشتركة، ومن خلال التواصل الذي تقوم به إدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمناسبات التدريبية وحلقات العمل، من أجل التوصل إلى الامتثال الكامل فيما يتعلق باستخدام نظام إدارة المنح من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أداء مهمته بوصفه الوكيل الإداري. ويهدف معالجة التباين والتعقيد المرتبطين بكفالة المساءلة في مختلف هياكل الإدارة القائمة، يبحث المكتب إمكانية وضع الهيكل الإداري لجميع الصناديق المشتركة القطرية في إطار ترتيب إداري واحد يديره المكتب.

١٨١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٣ من تقريره، بأن تدعم الإدارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليكون مورداً مركزياً للخبرة من أجل مساندة الإدارات والعمل معها في تقييم كل مخاطر الغش الهامة وتحليلها واتخاذ إجراءات بشأنها.

الإدارات المسؤولة: المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الشؤون الإدارية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

١٨٢ - تعيد الإدارة تأكيد رأيها بأن هذه التوصية تدرج في إطار مسؤولية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتؤكد استعدادها للتعاون مع المكتب على النحو الذي أوصى به المجلس. وبما أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية مستقل تشغيلياً، فلا يمكن للإدارة أن توعد له باتخاذ أي إجراء. واتخذت الإدارة، في المجالات الواقعة ضمن نطاق اختصاصها، عدة خطوات تشمل إعداد إطار لمكافحة الغش والفساد وإجراء تقييم لمخاطر الغش. وفي سياق تقييم مخاطر الغش، قامت الإدارة بما يلي:

(أ) استعراض أكثر من ثلاث سنوات من تقارير مراجعة الحسابات وتقارير التحقيق، مع التركيز على التقارير المتعلقة بالغش، لتقييم وتحليل حالات الغش الأكثر شيوعاً التي ظهرت في المنظمة خلال تلك الفترة؛

(ب) استعراض البيانات التاريخية المتاحة والخسائر التي تكبدتها الأمانة العامة؛

(ج) إجراء مجموعة كبيرة من المقابلات وحلقات العمل التي عقدت على نطاق الأمانة العامة بأسرها، وكذلك المشاورات مع الهيئات الرقابية؛

(د) تنظيم حملة للاتصال والتوعية.

١٨٣ - وستستفيد الإدارة من اقتراحات المجلس فيما يتعلق بالإجراءات المحددة الأخرى التي ينبغي أن تتخذها لإغلاق هذه التوصية على أساس أنها نفذت.

١٨٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٨ من تقريره، بأن تنشئ الإدارة آلية مركزية لتلقي جميع البلاغات المتعلقة بتظلمات الموظفين وحالات الغش المشتبه فيها، مما يساعد على تمحيص الحالات وتقييمها على نحو سليم وإحالتها إلى الجهة المعنية في المنظمة لاتخاذ إجراء بشأنها، ويسر جمع البيانات بصورة أفضل.

الإدارتان المسؤولتان: مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: لم تُنفذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

١٨٥ - ذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا الأمر هو الآن جزء من العمل الذي يقوم به في إطار "تعزيز التحقيقات وإضفاء الطابع المهني عليها". بيد أن المكتب أشار إلى أنه ليس الجهة الوحيدة المسؤولة عن إنشاء آلية مركزية لتلقي البلاغات من أجل استخدامها في تلقي الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك داخل الأمانة العامة وتمحيصها وتقييمها والإبلاغ عنها ومتابعة جميع الإجراءات المتخذة على

سبيل الاستجابة لها. ومع ذلك أقر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه قد أصبح فعليا الآلية المركزية لتلقي البلاغات بشأن المسائل المتصلة بالغش وبالاغتيال والانتهاك الجنسيين.

١٨٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥١ من تقريره، بأن تضع الإدارة إطاراً لإجراءات وترتيبات المقاضاة القانونية المنهجية لجميع حالات الغش المؤكد.

الإدارة المستهدفة: مكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: طلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٨٧ - تود الإدارة أن تؤكد مجدداً أنه ليس في إمكانها تجاوز المعايير والإجراءات التي وضعتها الجمعية العامة في قراراتها بشأن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. ووفقاً لتلك المعايير والترتيبات، تواصل الإدارة إحالة ادعاءات السلوك الإجرامي ذات المصادقية، بما فيها الغش، إلى الدول الأعضاء المعنية، والمتابعة مع الدول الأعضاء لتحديد ما اتخذ من إجراءات، إن وجدت.

١٨٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة نهجاً استراتيجياً شاملاً لمكافحة الغش، يستند إلى الأمثلة العملية الكثيرة عن الممارسة السليمة المعتمدة في شتى أنحاء العالم وتكييفها مع ظروف المنظمة. وستتمثل الخطوة الأولى في تقييم وفهم نوع وحجم أخطار الغش التي تتعرض لها الأمم المتحدة.

الإدارتان المستهدفتان: إدارة الشؤون الإدارية والمكتب التنفيذي للأمين العام

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

١٨٩ - بالموافقة على سجل مخاطر الغش والفساد، قامت لجنة الإدارة بتحديد المخاطر التي يتعين اتخاذ إجراءات فورية بشأنها والمديرين (المسؤولين العامين عن إدارة المخاطر) المسؤولين عن وضع خطط مفصلة للتعامل مع المخاطر والتصدي لها. وستحدد هذه الخطط استراتيجيات التصدي للمخاطر وما تعتمده الإدارة اتخاذه من إجراءات معينة لمواصلة تخفيف المخاطر.

١٩٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٤ من تقريره، بأن تضع الإدارة استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل للقوة العاملة الاستراتيجية وخططاً تشغيلية للقوة العاملة. وينبغي أن يُسترشد في هذه الاستراتيجية وتلك الخطط باستعراض لاستراتيجية المنظمة يقف على كل الفجوات التي تعتري الأعداد والترتب والمعارف والمهارات.

الإدارة المستهدفة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

١٩١ - أحرزت الإدارة أوجه التقدم التالية:

(أ) إعداد مشروع دليل لتخطيط القوة العاملة ليستخدم في عمليات تخطيط القوة العاملة. وقد استُخدم الدليل في عملية لتخطيط القوة العاملة في إحدى الإدارات، ويعمل مكتب إدارة الموارد البشرية حالياً على جمع التعقيبات بخصوص تجربة تلك الإدارة، وسيجري المزيد من عمليات التخطيط للقوة العاملة قبل إصدار الدليل للأمانة العامة؛

(ب) إدراج رموز وظائف موحدة في نظام أوموجا لأكثر من ١٠.٠٠٠ وظيفة ميدانية محلية (المجموعة ٥ من التوسعة ١ لنظام أوموجا)؛

(ج) إصدار تعليمات بأن يراعى لدى إعداد الميزانيات استخدام الرموز الموحدة بالنسبة لجميع الوظائف المدرجة في الميزانية؛

(د) إعداد توقعات حالات التقاعد لما تُقَدَّم من شبكات وظيفية ينطبق عليها نظام التنقل.

١٩٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة مقاييس أداء لفعالية عملية الاستقدام تستند إلى وضع "الشخص المناسب المتمتع بالمهارات المناسبة في الوظيفة المناسبة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة".

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٩٣ - وُضعت مقاييس أداء للجدول الزمني للتوظيف، وهي تنعكس في اتفاقات كبار المديرين التي يجري رصدها من خلال سجل أداء إدارة الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمن استراتيجية الموارد البشرية التي ستعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، تدابير ترمي إلى تبسيط عملية الاستقدام.

١٩٤ - وأوصى المجلس أيضاً، في الفقرة ١٧٠ من تقريره، بأن تجري الإدارة استعراضاً لعملية الاستقدام من بدايتها إلى نهايتها للوقوف على الفرص المتاحة لتقليل الوقت الذي يستغرقه الاستقدام منذ وقت شعور الوظيفة إلى وقت شغلها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

١٩٥ - في سياق رؤية الأمين العام للإصلاح الإداري، يجري مكتب إدارة الموارد البشرية حالياً عملية استعراض لإجراءات العمل المتعلقة بنظام اختيار الموظفين المبين في الأمر الإداري المتعلق بالنظام (ST/AI/2010/3). وستتضمن استراتيجية الموارد البشرية، التي ستعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، مقترحات لترشيد نظام اختيار الموظفين وتبسيطه.

١٩٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٧٧ من تقريره، بأن تضع الإدارة استراتيجية مهارات للموظفين قائمة على فهم أفضل للقدرات الحالية وللصفوات المضافة في مهارات مثل المهارات التجارية المطلوبة للمشاريع الكبرى، وعلى المهارات المطلوبة بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبدء تنفيذ نظام أوموجا، مثل التدريب المهني على مهارات الإدارة المالية لقيادة عملية تحسين الإدارة المالية وتوفير مزيد من الخدمات الاستشارية الاستراتيجية للأعمال الأوسع نطاقاً.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	طلب إغلاقها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٩٧ - استخدم مكتب إدارة الموارد البشرية البيانات المستقاة من نظام إدارة التعلم لإعداد قائمة بأولويات وبرامج التعلم الموصى بها للأمانة العامة، وأدرجت القائمة في استراتيجية المهارات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٦)

١٩٨ - أوصى المجلس، في الفقرة ٤٠ من تقريره، بأن تتخذ الإدارة الإجراءات التالية: (أ) وضع نهج ومنهجيات موحدة لقياس تكاليف تقديم الخدمات للمستخدمين الداخليين والخارجيين؛ (ب) تحديد الكيفية التي يمكن بها لنظام أوموجا أن يساعد على تسجيل كامل تكاليف الأنشطة وتحليلها والإبلاغ عنها بطريقة أكثر شفافية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	طلب إغلاقها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٩٩ - أصبح فهرس الأمم المتحدة الموحد للخدمات مطبقاً في نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة. وترد في الفهرس الخدمات التي يقدمها أي مكتب أو بعثة إلى جهات مستفيدة داخلية أو خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا خاصية وظيفية

(٦) A/70/5 (Vol. I) و A/70/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني.

لإجراء أنواع خاصة من التحليل حيث يتاح لمقدمي الخدمات الاطلاع على الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف. وتطلب الإدارة من المجلس أن يُغلق هذه التوصية باعتبارها نُفذت.

٢٠٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٦٠ من تقريره، بأن تبحث الإدارة الأسباب الكامنة وراء الاختلافات في متوسط تكاليف المطالبات من أجل تحديد ما إذا كان هناك مجال للحد من تكاليف إدارة الخطط.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طُلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٠١ - تلاحظ الإدارة أن متوسط تكاليف المطالبات يختلف باختلاف الموقع. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تكون تكاليف الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من التكاليف المتكبدة في أجزاء أخرى من العالم. وتود الإدارة أن تكرر التأكيد على أن تكاليف إدارة خطط التأمين الصحي لا ترتبط بتكاليف المطالبات المتوسطة، ولذلك تلتزم من المجلس إغلاق هذه التوصية.

٢٠٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٦٤ من تقريره، بوضع ترتيبات لإجراء مراجعة على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" لحسابات الأطراف الإدارية الثالثة لتقديم ضمان بشأن دقة التكاليف المبلغ عنها والأنشطة التي يضطلع بها وكلاء الإدارة، وتأكيد وفائهم بالتزاماتهم التعاقدية. وتبغى ممارسة حقوق التفتيش المنصوص عليها في تلك العقود بانتظام في المستقبل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٠٣ - هذه التوصية قيد التنفيذ من جانب الإدارة.

٢٠٤ - وكرر المجلس، في الفقرة ٧٤ من تقريره، توصيته السابقة وشجع الأمانة العامة على الإسراع في العمل على وضع تخطيط القوة العاملة على سبيل الاستعجال.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٢٠٥ - أحرزت الإدارة أوجه التقدم التالية:

(أ) إعداد مشروع دليل لتخطيط القوة العاملة ليستخدم في عمليات تخطيط القوة العاملة. وقد استُخدم الدليل في عملية لتخطيط القوة العاملة في إحدى الإدارات، ويعمل مكتب إدارة الموارد البشرية حالياً على جمع التعقيبات بخصوص تجربة تلك الإدارة، وسيجري المزيد من عمليات التخطيط للقوة العاملة قبل إصدار الدليل للأمانة العامة؛

(ب) إدراج رموز وظائف موحدة في نظام أوموجا لأكثر من ١٠ ٠٠٠ وظيفة ميدانية محلية (المجموعة ٥ من التوسعة ١ لنظام أوموجا)؛

(ج) إصدار تعليمات بأن يراعى لدى إعداد الميزانيات استخدام الرموز الموحدة بالنسبة لجميع الوظائف المدرجة في الميزانية؛

(د) إعداد توقعات حالات التقاعد لما نُقِّد من شبكات وظيفية ينطبق عليها نظام التنقل.

٢٠٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٨٠ من تقريره، بأن تقوم الأمانة العامة بما يلي: (أ) وضع آلية مناسبة لضمان أن تكون المهام المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية التي يعالجها حالياً بشكل منعزل مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات منسقة بشكل أفضل من أجل تحسين التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية؛ (ب) استعراض التوصيفات العامة للوظائف لضمان أن تكون كل وظيفة مصنّفة في مجموعة وشبكة وظيفيتين مناسبتين باستخدام نظام تصنيف معياري موحد؛ (ج) النظر في إمكانية استحداث نموذج لتخطيط القوة العاملة في نطاق نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٠٧ - يقوم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بإنشاء الوظائف ويقدم لكل إدارة ومكتب الأموال المخصصة لكل منها، والتي تشمل جدول الملاك الوظيفي المأذون به. ويوفر مكتب إدارة الموارد البشرية الإطار الإداري الذي تقوم الإدارات والمكاتب بموجبه باستقدام ونقل وتنسيب وفصل الموظفين في إطار تلك الوظائف المعتمدة. والأدوار في هذا الصدد واضحة. فباستخدام أداة الإبلاغ الإداري التنظيمي في نظام أوموجا، تكون الإدارات والمكاتب مسؤولة محلياً، كل على حدة، عن إدارة مواردها المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف على السواء. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن مع استخدام أداة الإبلاغ الإداري التنظيمي في نظام أوموجا، فإن بعض المسائل لا تزال بحاجة إلى الضبط الدقيق.

٢٠٨ - ويجري تصنيف الوظائف بصورة مستمرة، وذلك عادة عندما يطرأ تغير كبير على الواجبات أو المسؤوليات المعنية، أو قبل بدء عملية الإعلان عن وظيفة شاغرة عندما يُتَوَقَّع أن تصبح وظيفة ما شاغرة أو عندما تقترح وظيفة جديدة. وتُصنّف توصيفات الوظائف وفقاً لمعايير تصنيف الوظائف التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، أو في ضوء التوصيفات الوظيفية الموحدة أو التوصيفات العامة للوظائف التي صُنِّفت مسبقاً وفقاً لتلك المعايير. وبتحديد الرمز الوظيفي لوظيفة ما، تحتل هذه الوظيفة مكانها في المجموعة الوظيفية المناسبة، وبالتالي في الشبكة الوظيفية المناسبة.

٢٠٩ - وكما ورد في التعليقات التي سبق أن وجهتها الإدارة إلى المجلس، لا يوجد نموذج لتخطيط القوة العاملة مقرر إنشاؤه في نظام أوموجا أو نظام إنسيبرا.

٢١٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٨٣ من تقريره، بأن تقوم الإدارة باستعراض عمليات تفويض السلطة الحالية وتحديثها وترشيدها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٢١١ - تعمل الإدارة على تنفيذ هذه التوصية كجزء من الإصلاحات الجارية.

٢١٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٨٤ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بوضع وثيقة سياسة موحدة تحدد بوضوح عمليات تفويض السلطة، وبأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بإنشاء إطار لضمان الجودة والرقابة من أجل رصد ممارسة السلطات المفوضة وضمان أن تتم ممارستها وفقاً للسياسة المعتمدة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٢١٣ - تعمل الإدارة على تنفيذ هذه التوصية كجزء من الإصلاحات الجارية.

٢١٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٩٢ من تقريره، بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية برصد تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن فرص العمل المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتيسير وصولهم إلى أماكن العمل (ST/SGB/2014/3).

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢١٥ - واصل مكتب إدارة الموارد البشرية رصد وتنسيق تنفيذ سياسات الأمم المتحدة لتوظيف موظفين من ذوي الإعاقة في الأمانة العامة ولتوفير ما يلزمهم من تسهيلات، ولتحقيق مزيد من التقدم في تهيئة أماكن عمل للموظفين ذوي الإعاقة تستوعبهم جميعاً ولا تميز فيها، وذلك من خلال توفير ترتيبات تيسيرية معقولة لهم، وإتاحة الفرص لهم للتعليم المستمر والتدريب المهني والترقي الوظيفي. وواصل المكتب أيضاً، بالتعاون مع أعضاء آخرين في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات

الخاصة بالمعوقين، توعية الموظفين بشأن الإعاقة بغية مواصلة تهيئة ثقافة تستوعب الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل. وهناك بضعة أمثلة حديثة لتحسينات في تسهيلات عملية التوظيف أجراها المكتب بالتعاون الوثيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها المشروع الذي اكتمل بنجاح لجعل موقع إنسبيرا وموقع وظائف الأمم المتحدة متاحين للمتقدمين من ذوي الإعاقات (مثل العمى، وضعف السمع، ومحدودية القدرة على التنقل، والتعرض للنوبات). ويقدم مكتب إدارة الموارد البشرية الدعم إلى منسق شؤون الإعاقة وإمكانية الوصول في أماكن العمل الذي عينه الأمين العام في عام ٢٠١٧، وهو الجهة المسؤولة عن إنشاء آليات الرصد والامتثال في هذا الصدد. ويشارك المكتب أيضا بنشاط في عمل فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين، والتي تقوم حاليا بدور الشبكة الاستشارية لتنسيق جهود مكاتب وإدارات الأمانة العامة في تنفيذ السياسة.

٢١٦ - وأوصى المجلس أيضا، في الفقرة ٩٣ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بمعالجة الثغرات في الوصول إلى البيانات المتعلقة بالإجازة المرضية بهدف الإبلاغ بشكل شامل وفي الوقت المناسب وتطوير القدرة على جمع معلومات عن البارامترات الرئيسية للرعاية الصحية تغطي جميع عملائها على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل إبلاغ أكثر شمولاً عن الحالة ومساءل السياسة العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢١٧ - شهد تحسن تدريجي على صعيد إمكانية الحصول على بيانات موثوق بها بشأن الإجازات المرضية بفضل التعاون الوثيق بين شعبة الخدمات الطبية (النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية EarthMed) وأفرقة نظام أوموجا. ووضع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوحة متابعة للإجازات المرضية وجعلها في متناول الشعبة ليُستَردَّ بها في المجالات المستهدفة للتدخل. وستعالج حالات عدم التوافق القائمة حاليا بين البيانات المتعلقة بالإجازات المرضية في نظام EarthMed والبيانات المتعلقة بالتغيب في نظام أوموجا، وذلك في إطار الشق المتعلق بالموارد البشرية من نظام أوموجا، مما سيعالج حالات النقص المحتملة في الإبلاغ عن أيام الإجازات المرضية. وستكون الخطوة الرئيسية المقبلة هي إنشاء البوابة التي قد يبدأ تشغيلها في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

٢١٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٩٨ من تقريره، بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بما يلي: (أ) النظر في تسجيل المعلومات المتعلقة بمدة فترات رقابة القائمين بدور موظف التقييم الأول والثاني، وذلك لتحديد الحالات التي تكون فيها هذه الفترات طويلة على نحو غير متوقع بالمقارنة مع معايير المكتب؛ (ب) النظر في استخدام التحليلات المعززة للبيانات من أجل إعداد تقارير متابعة إضافية من شأنها أن تيسر تحليل التقييمات الفردية للأداء الخاصة بكل موظف؛ (ج) النظر في تعزيز تطبيقات النظام لكي تقوم بتجميع المعلومات عن خطط التطور الشخصي وأنشطة التدريب الفردية التي سيُضطلع بها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢١٩ - تعيد الإدارة التأكيد على أنها تعتبر الجانبين (أ) و (ب) من هذه التوصية قد نُفذوا وأنها تواصل تنفيذ الجانب (ج). وفي أواخر عام ٢٠١٧، جمّعت الإدارة بيانات خطط التطور الشخصي من دورة الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ باستخدام تطبيق جديد في النظام. ومن الصعب تحديد اتجاهات ذات دلالات مفيدة نظرا إلى صغر حجم عينة الموظفين الذين أدخلوا بيانات في ذلك الحقل البياني وضعف الصلة بين الكلمات المفتاحية ومجالات التعلّم الممكن الاستدلال عليها. ويعمل مكتب إدارة الموارد البشرية على تحديد الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها فيما يتصل بتحسين وسائل التماس المعلومات عن خطط التطور الشخصي.

٢٢٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٠٤ من تقريره، بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بالتعجيل في إحراز التقدم في القضايا التأديبية والبت فيها، ووضع نظام رصد مركزي لتتبع عدد التحقيقات الجارية في حالات سوء السلوك المزعوم منذ مرحلة تقديم الشكاوى رسميا أو صدور توصية بهذا الشأن من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٢١ - تلاحظ الإدارة أن الإصلاحات الإدارية الجارية تتوخى إنشاء هيكل يتيح تتبع البلاغات المتعلقة بسوء السلوك المحتمل من وقت نشوء الحالة وحتى البت فيها، وذلك بتوسيع نطاق النظام الحالي لتتبع حالات سوء السلوك ذات الصلة بالبعثات الذي تديره إدارة الدعم الميداني ليشمل الأمانة العامة بأسرها. وترتفع إمكانية هذا التوسيع بتوافر المعرفة وبناء القدرات، وكذلك بإمكانية ترقية منبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٢٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٢٢ من تقريره، بأن تقوم الأمانة العامة بما يلي: (أ) وضع سياسات وإجراءات مفصلة للإدارة المركزية للمخاطر ليقوم الموظفون باتباعها على مستوى إدارات المنظمة، وذلك من أجل استكمال التوجيهات القائمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية الحرجة؛ (ب) وضع خطة تنفيذ مفصلة لجميع عناصر الإدارة المركزية للمخاطر تبين بوضوح الجدول الزمني ومراحل الأداء والنواتج المتوخاة والموارد المطلوبة؛ (ج) زيادة مستوى الاتصال والتدريب المقدم للموظفين في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر؛ (د) النظر في اقتناء الأدوات المناسبة، بما في ذلك البرمجيات، من أجل استخدامها لدعم تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر؛ (هـ) بدء تقديم تقارير مرحلية منتظمة لإبلاغ لجنة الإدارة

عن حالة تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر في جميع أقسام المنظمة ولتوفير ضمانات بإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها على نحو فعال.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢٢٣ - أيدت الجمعية العامة، خلال الجزء المستأنف الثاني من دورتها الثانية والسبعين، مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الإدارة الواردة في تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة" (A/72/492/Add.2). وتضمنت المقترحات إنشاء إدارة جديدة للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتوفر القدرة على تعميم نظم المساءلة للدفع باتجاه إشاعة ثقافة قائمة على النتائج وتشجيع الإدارة الاستباقية للمخاطر. ومن خلال توافر هذه القدرة المعززة لتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، ستمتكن الأمانة العامة من المضى في تنفيذ تقييماً للمخاطر المحددة على مستوى الإدارات والمكاتب.

٢٢٤ - وأكد المجلس، في الفقرة ١٢٨ من تقريره، مجدداً توصياته السابقة المتعلقة بالغش، وشجّع الإدارة بقوة على اتخاذ إجراءات متسقة وعاجلة لتعزيز سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بمكافحة الغش.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢٢٥ - نفذت الإدارة عدة أنشطة بهدف تعزيز سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بمكافحة الغش، بما في ذلك:

(أ) إصدار إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛

(ب) إصدار تعريف للغش والغش المفترض على نطاق المنظومة؛

(ج) تنظيم حملة لمكافحة الغش والفساد على نطاق المؤسسة بالتنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب الأخلاقيات تشمل ما يلي:

١' إجراء حوار القيادة الرابع الذي نظمه المكتب التنفيذي للأمن العام ومكتب الأخلاقيات بشأن موضوع "التوعية بالغش ومنعه: ما هو الدور المناسب لي في هذا المسعى؟". وكانت المشاركة في هذا الحوار إلزامية لجميع الموظفين بجميع رتبهم، وقد صُمم ليتناول القضايا الرئيسية المدرجة في الإطار، وشارك فيه ما يربو على ٢٧ ٠٠٠ موظف؛

٢' تنفيذ برنامج إلزامي للتعلم الإلكتروني بشأن الجهود المبذولة لمكافحة الغش، بعنوان "منع الغش والفساد في الأمم المتحدة"؛

٣' نشر قصص على موقع iSeek وإصدار كراسات ومواد عن مكافحة الغش؛

٤' إصدار مذكرة للأمن العام موجهة لجميع الموظفين، تعرفهم بإصدار الإطار والغرض منه وتطلب منهم بذل كل جهد ممكن لتعزيز الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في الأمم المتحدة؛

٥' القيام لأول مرة على الإطلاق بتقييم مخاطر الغش والفساد على نطاق الأمانة العامة.

٢٢٦ - وبعد الموافقة على تقييم مخاطر الغش والفساد، تقوم الأمانة العامة بما يلي:

(أ) إعداد خطط العمل للتخفيف من مخاطر الغش والفساد؛

(ب) إعداد دليل بشأن مكافحة الغش؛

(ج) وضع نهج استراتيجي متكامل للتصدي للغش.

٢٢٧ - وستستفيد الإدارة من اقتراحات المجلس فيما يتعلق بالإجراءات المحددة الأخرى التي ينبغي أن تتخذها لإغلاق هذه التوصية باعتبار أنها نفذت.

٢٢٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٢ من تقريره، بأن تدأب الإدارة على تعزيز قدراتها في مجال إدارة المشتريات والعقود بمواصلة جهودها الرامية إلى تطوير المسار الوظيفي للأخصائيين في مجال المشتريات. وينبغي أن يتضمن ذلك المزيد من التدريب وغير ذلك من السبل، من قبيل الإعارات الخارجية، ومواصلة توظيف أخصائيين في مجال المشتريات.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٢٩ - تنفيذ هذه التوصية مرتقن بتوافر الموارد التي من شأنها تمكين الأمانة العامة من إلحاق الموظفين بمجموعة من الدورات التدريبية للحصول على شهادات في مجال المشتريات. وتتعقد الإدارة حالياً مناقشات بشأن ما يلي: (أ) نقل موظفي المشتريات من شبكة التنظيم والإدارة في إطار عملية التنقل المنظم إلى شبكة اللوجستيات والنقل وسلسلة الإمدادات؛ (ب) إنشاء شبكة وظيفية منفصلة للمشتريات في برنامج الفنيين الشباب. وإضافة إلى ذلك، ستنجز شعبة المشتريات ما يلي:

- (أ) كفالة حصول الموظفين على أحدث نسخة من دليل منظومة الأمم المتحدة للمشتريات؛
- (ب) تشجيع رؤساء الأقسام وكبار موظفي المشتريات على مناقشة الفرص الوظيفية في المنظمة خلال دورة التقييم الإلكتروني للأداء؛
- (ج) إطلاع موظفي المشتريات على فرص التدريب المهني المستمر المتاحة في النظام الموحد للأمم المتحدة التي يمكن الاستفادة منها ضمن حدود الموارد المتوفرة؛
- (د) تعزيز التواصل الشبكي للموظفين مع النظراء في منظومة الأمم المتحدة كي يكتسبوا المعرفة بالمبادرات في مجال السياسات وأفضل الممارسات في نظام الأمم المتحدة الموحد، بحيث يجري تحليل هذه المبادرات المحدثة لإدراجها في الأمانة العامة حيثما كان ذلك ممكناً.
- ٢٣٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٧٨ من تقريره، بأن تعزز الإدارة جهودها الرامية إلى رصد وإنفاذ امتثال البعثات السياسية الخاصة لقاعدة الشراء المسبق بمدة ١٦ يوماً، بسبل تشمل وضع مجموعة من التقارير التي توفر المعلومات الإدارية الرئيسية عن تاريخ شراء تذاكر السفر ودرجتها وتكلفتها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	طلب إغلاقها
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٣١ - في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تمت معالجة جميع حالات السفر الخاصة بالبعثات السياسية الخاصة في نظام أوموجا. وبناء على ذلك، يمكن الآن أن تستخدم البعثات السياسية الخاصة جميع تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال الأربعة عشر المنشورة لإدارة السفر في نظام أوموجا، وبالتالي لا يلزم تقديم أي تقارير إضافية لدعم النظم القديمة. وتطلب الإدارة من المجلس أن يُغلق هذه التوصية باعتبارها نُفذت.

٢٣٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٩٧ من تقريره، بأن تضع الإدارة نهجاً رسمياً لإدارة وتحسين العمليات بما يتيح مواصلة الإصلاح والتحسين في الإدارات.

الإدارتان المسؤولتان:	المكتب التنفيذي للأمين العام وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمرة

٢٣٣ - أبلغت الإدارة المجلس بأن هناك مجموعة متنوعة من المنهجيات المتاحة لتحسين العمليات، بما في ذلك منهج ٦ سيغما الرشيق للإدارة (Lean Six Sigma Management)، و ٦ سيغما الرشيق Lean Six Sigma، والإدارة المرنة، وإعادة الهندسة، والإدارة المتكاملة للنوعية، وأسلوب التوريد في الوقت المناسب

(just-in-time)، وفلسفة كيزن في مجال الإدارة (kaizen)، وتخطيط هوشين (hoshin)، وأسلوب بوكا - يوكي (poka-yoke)، وتصميم التجارب، والامتياز في العمليات. وعلى الرغم من أن جميع هذه العمليات تنقسم سمات مشتركة - مثل المبدأ القائل بأن جميع العمليات يمكن تحسينها دائما، وافترض أن القياس والإحصاءات يشكلان مفتاح التحسين، والثقة في قدرة الموظفين الأقرب إلى العمليات على تحسينها - فإن اعتماد منهجية واحدة بعينها يتطلب إجراء تحليل متعمق لخصائص العملية التي سيتم تغييرها، والمنظمة التي سيتم تطبيقها فيها، واحتياجات التنفيذ، والقيود.

٢٣٤ - والأمانة العامة للأمم المتحدة هي منظمة معقدة تتألف من كيانات متعددة ذات ولايات متنوعة (منها على سبيل المثال الولايات المعيارية والفنية والتنفيذية والإدارية). وبناء على ذلك، تتمتع هذه الكيانات بخصائص مميزة واحتياجات تنفيذية وتحديات وعمليات محددة تتصل بطبيعة الولايات المنوطة بها. وقد لا تكون هناك منهجية تحسين مستمر واحدة ملائمة لجميع أجزاء المنظمة.

٢٣٥ - وفي ظل هذه الظروف، تختار المنظمة من بين مختلف المنهجيات المتاحة، وفقا للخصائص المحددة للعمليات التي يتعين تحسينها، وطبيعة الإدارة والمكتب المعني، والاحتياجات والتحديات المتعلقة بكل مبادرة.

٢٣٦ - واتفقت الإدارة مع المجلس على أنها ستعد صحيفة وقائع تلخص خصائص مجموعة متنوعة من المنهجيات المتاحة لتحسين العمليات بغية توزيعها على المديرين. وستوجههم صحيفة الوقائع في تحديد أنسب منهجية عندما يقومون بتنفيذ عمليات التحسين المستمر.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(٧)

٢٣٧ - أوصى المجلس، في الفقرة ٥٦ من تقريره، بأن تحسن الإدارة تمحيص الالتزامات المفتوحة في نهاية السنة بتقديم توجيهات أكثر تفصيلا بشأن السبل التي ينبغي أن ينتهجها الموظفون لإثبات الحاجة إلى الاحتفاظ بها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢٣٨ - نُفذت هذه التوصية بالكامل خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، عندما عززت الإدارة توجيهاتها بشأن استعراض وإدارة الالتزامات المفتوحة في سياق تقرير الأداء الثاني والتعليمات المتعلقة بعمليات الإقفال المالي في نهاية السنة. وأصدرت الإدارة أيضا لوحات الالتزام بمتابعة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال التي أتيحت للعملاء أثناء هذه الفترة. ويمثل رصد الالتزامات المفتوحة نشاطا مستمرا.

٢٣٩ - وأوصى المجلس أيضا، في الفقرة ٥٧ من تقريره، بأن تجري الإدارة استعراضا للالتزامات المفتوحة خلال السنة، وبوجه خاص في نهاية السنة، لعدم قبول أي التزام يبدو أنه لا توجد ضرورة إلى الاحتفاظ به.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمرة

٢٤٠ - أُحرز تقدم كبير في تحسين استعراض الالتزامات خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذه عملية مستمرة ستواصل الإدارة في ظلها تعزيز استعراضها للالتزامات المفتوحة في إطار إقفال الحسابات في نهاية السنة، وستشمل أيضا استعراضا للأنظمة والقواعد السارية في هذا الصدد.

٢٤١ - وكرر المجلس، في الفقرة ٩٠ من تقريره، توصيته السابقة بأن تحدد الإدارة الكيفية التي سيتمكن بها من ربط استهلاك الميزانية بشكل أوثق مع ما تحقق من حيث النواتج والنتائج، والإطار الزمني الذي سيمكنها في حدوده تحقيق ذلك؛ وأن تضع، مراعاة لهذا الهدف، خطة مفصلة لترسيخ إدارة قائمة على النتائج في سياق العمل الاعتيادي، مع تحديد المسؤوليات والموارد بوضوح.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠٢٢

٢٤٢ - قدم الأمين العام، في إطار مقترحاته المتعلقة بالإصلاح، مقترحات إلى الجمعية العامة بشأن دورة وشكل جديدين للميزانية، وأقرتها الجمعية في قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف. وستنفذ عملية الميزنة الجديدة على أساس تجريبي، بدءا من تقديم الميزانيتين السنويتين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

٢٤٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٩٩ من تقريره، بأن تسرع الإدارة العملية التي تقوم بها حاليا لتعزيز مقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارات في قياس النتائج والإبلاغ عنها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٤٤ - وثُقِدَ تعزيز مقاييس الأداء في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ فبعد أن أوصى المجلس بهذه الخطوة في تقريره، أوصت لجنة البرنامج والتنسيق الجمعية العامة بها في تقريرها عن دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16) واعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٨/٧٠. وفي المرحلة المقبلة، في إطار دورة وشكل الميزانية الجديدين اللذين أقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف، سيكون الشكل الجديد لعرض الخطط البرنامجية مختلفا. وتعمل الأمانة العامة مع جميع الإدارات في عام ٢٠١٨ لتفعيل القرارات المتعلقة بإصلاح الميزانية الواردة في القرار ٢٦٦/٧٢ ألف. وبناء على ذلك ستعكس الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠ الأطر القائمة على النتائج.

٢٤٥ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١١٢ من تقريره، بأن تضع الإدارة خطة مفصلة لكيفية الاستفادة على أفضل وجه من الموارد الحالية لتحسين التقييم على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك مستوى وأنواع الاستعراضات التي يتعين عليها الاضطلاع بها، والمهارات والقدرات المطلوبة للقيام بها، والكيفية التي يمكنها أن تستقي بها دروسا من النهج القائمة لدعم الموظفين على نحو فعال من حيث التكلفة لإجراء التقييمات الذاتية من خلال أساليب مثل تدريب الموظفين على الأدوات والطرائق التقييمية القياسية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢٤٦ - أيدت الجمعية العامة، في الجزء المستأنف الثاني من دورتها الثانية والسبعين، مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الإدارة الواردة في تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة" (A/72/492/Add.2). وشملت المقترحات تركيزا خاصا على تعزيز وظيفة التقييم في الأمانة العامة. وفي هذا السياق، أبلغ الأمين العام الدول الأعضاء بأنه يعتزم تعزيز قدرات التقييم الذاتي في الأمانة العامة من أجل توفير معلومات يسترشد بها على نحو أفضل في تخطيط البرامج وتقديم التقارير عن أداء البرامج. واقترح الأمين العام أيضا إنشاء وظائف ذات صلة من أجل دعم عمليات التقييم الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الأمين العام على ضرورة إحداث تغيير ثقافي طويل الأجل بغية إتاحة المجال لتحقيق الاستفادة التامة من مسارات الإصلاح المختلفة. ويشكل تعزيز التقييم الذاتي جزءا لا يتجزأ من هذا التغيير الثقافي.

٢٤٧ - ومن خلال إيجاد وظيفة جديدة لدعم عمليات التقييم الذاتي في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ستمكن الإدارة من إعداد خطة مفصلة بشأن طريقة استفادتها على أفضل وجه من الموارد الحالية لتحسين التقييم على نطاق الأمانة العامة، بناء على طلب المجلس.

٢٤٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٢٢ من تقريره، بأن تكفل الإدارة أن يكون رسم الإيجار تمثيلا دقيقا للأسعار السائدة في السوق حاليا في كل موقع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٤٩ - يتوقع أن يصدر التقرير الداخلي للفريق العامل المعني بممارسات الإيجار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢٥٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٢٦ من تقريره، بأن تستعرض الإدارة اكتمال البيانات في وحدة إدارة العقارات في نظام أوموجا وضمان وجود ضوابط كافية للتحقق من نوعية البيانات.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٥١ - يستمر العمل على تنقيح البيانات الموجودة في نظام أوموجا، وستجري الإدارة استعراضا لاستكمال هذا العمل بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٢٥٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٣١ من تقريره، بأن تجري الإدارة دراسات عن الاستخدام في جميع المواقع الرئيسية للأمانة العامة لتحديد الحجم والتكوين المطلوبين للعقارات من أجل دعم طلبات الحصول على التمويل في المستقبل على نحو أفضل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٢٥٣ - تشمل التوسعة ٢ لنظام أوموجا خاصية وظيفية لتتبع معدلات الاستخدام، وهي حاليا قيد التنفيذ. وستواصل الإدارة العمل على تحقيق هدف إغلاق هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٥٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٣٥ من تقريره، بأن تضع الإدارة فئات موحدة للتكاليف ليستخدمها كل مركز من مراكز العمل من أجل تحسين الشفافية والتمكين من الإبلاغ عن "تكلفة العقارات لكل موظف" في كل موقع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٥٥ - تواصل الإدارة العمل من أجل كفاءة تصنيف المصروفات الرأسمالية والتشغيلية تصنيفا صحيحا. والعمل جار على وضع فئات موحدة للتكاليف، وتعترم الإدارة إغلاق هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٥٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٣٧ من تقريره، بأن تضع الإدارة نموذجا موحدا لاقتراح ميزانيات الصيانة من أجل تحسين إمكانية المقارنة بين مراكز العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٢٥٧ - تواصل الإدارة بذل الجهود لتنفيذ هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٥٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤١ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بتصميم مجموعة مشتركة من مقاييس الأداء للمساعدة على وضع معايير مرجعية للأداء في كل مركز من مراكز العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٥٩ - تواصل الإدارة بذل الجهود لتنفيذ هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٦٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٤٣ من تقريره، بأن تصمم الإدارة مجموعة مشتركة من مقاييس الأداء من أجل تحسين الاتساق في تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٦١ - وتواصل الإدارة بذل جهود لتنفيذ هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٦٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٥٧ من تقريره، بأن تضيف الإدارة الصبغة الرسمية على استخدام المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع التي وضعتها وحدة إدارة الممتلكات الخارجية في جميع مشاريع التشييد الكبرى.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٦٣ - تلاحظ الإدارة أن الشروع في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق في عام ٢٠١٥ تضمن توجيهات بشأن الطريقة التي ينبغي من خلالها أن تضع المكاتب المحلية استراتيجيات محلية للعقارات. وفي الوقت نفسه، تواصل الإدارة بذل الجهود الرامية إلى إضفاء طابع رسمي على التوجيهات وتنفيذ هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٦٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٠ من تقريره، بأن تنظر الإدارة في أفضل السبل لتحسين الاتساق في إدارة العقارات عن طريق ما يلي: (أ) وضع استراتيجية عالمية للعقارات؛ أو (ب) تحديد نهج موحد لوضع استراتيجيات محلية للعقارات، مع ضمان مراعاة آثار المبادرات الأوسع نطاقا المتعلقة بالتحول في تسيير الأعمال على الاحتياجات من العقارات في المستقبل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٦٥ - تواصل الإدارة بذل الجهود لتنفيذ هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٦٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٦ من تقريره، بأن يعزز مكتب إدارة الموارد البشرية آلياته لرصد الأداء، بأساليب منها إعادة تشكيل فريق استعراض الأداء على النحو المقترح، بغية تحسين أداء الكيانات التي لم تحقق الأهداف المرتبطة باستقدام الموظفين من حيث المدة التي تستغرقها عملية الاستقدام، ومعدلات الشغور، وإنجاز تقييمات الأداء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طلب إغلاقها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٦٧ - عملاً بتوصية المجلس، أعيد إنشاء فريق استعراض الأداء بغية تعزيز رصد الأداء، ولذلك تطلب الإدارة أن يغلق المجلس هذه التوصية.

٢٦٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٦٩ من تقريره، بأن تضع الإدارة مؤشرات لمعالجة القضايا التأديبية. وينبغي أن تشمل هذه المؤشرات ما يلي: (أ) نسبة الإحالات التي أدت إلى فتح قضية؛ (ب) طول الفترة الزمنية التي تفصل بين الإحالة وفتح القضية؛ (ج) المدة التي تستغرقها القضايا عموماً؛ (د) نتائج القضايا. وينبغي أن تُستخدم المؤشرات لدعم إدخال تحسينات على عمليتي حالة القضايا ومعالجتها.

الإدارات المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٢٦٩ - بعد تنفيذ الإصلاح الإداري، ستبدأ شعبة القانون الإداري عملية تكييف نظام تتبع حالات سوء السلوك، الذي يغطي حالياً التقارير المتعلقة بسوء السلوك المحتمل في البعثات الميدانية، ليكون أداة تُستخدم على نطاق الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى الإدارة أنه يتعين تقييم نتائج الإصلاح الإداري واتخاذ قرار بشأن طريقة معالجة قضايا المساءلة على أفضل وجه ضمن حدود الموارد المتاحة.

٢٧٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٨٦ من تقريره، بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بما يلي: (أ) تحليل القدرات الإضافية المطلوبة من نظام أوموجا من أجل تحسين تنفيذ إطار التنقل، بإدماج سمات مثل استخلاص البيانات الأساسية المتعلقة بالتحركات، حتى في حال عدم تغيير مركز العمل، واستخلاص معدل الشغور حسب الشبكات الوظيفية، وتعزيز تتبع النفقات، ووضع ضوابط وتدابير تحقق لضمان اتساق تسجيل المعلومات من جانب جميع الكيانات، في غضون إطار زمني محدد؛ (ب) رصد اتجاه التحركات بين فئات مراكز العمل، والسعي إلى زيادة الحركة بين الفئات المختلفة، من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية المرتبطة بالتنقل على نحو أفضل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٧١ - هذه التوصية قيد التنفيذ من جانب الإدارة.

٢٧٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٩٨ من تقريره، شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية بما يلي: (أ) أن تنظر في اعتماد مداخلات أكثر تركيزاً أثناء إعداد الميزانية، وذلك لكفالة امتثال أفضل من حيث تحقيق الأهداف؛ (ب) أن تحدد أسباب عدم تحقيق الأهداف وأن تتخذ إجراءات تصحيحية مناسبة لكفالة تحقيق الغايات بالنسبة لجميع الأهداف والنواتج المحددة في

الميزانية البرنامجية؛ (ج) أن تبذل جهوداً لزيادة أحجام العينات الخاصة بالدراسات الاستقصائية للحصول على تعقيبات، وأن تنفذ الاستقصاءات الموحدة في وقت مبكر، وهو الأمر الذي من شأنه أن ينتج مزيداً من البيانات الموثوقة لدعم الاستنتاجات الناتجة عنها؛ (د) أن تضع آلية لتقييم أثر الخدمات المقدمة، وكذلك الأثر الناتج عن عدم تحقيق الأهداف؛ (هـ) أن تضمن قياس وتوثيق جميع معايير الأداء المحددة في الميزانية البرنامجية، والإبلاغ عنها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٧٣ - استخدم مكتب إدارة الموارد البشرية البيانات المستمدة من نظام إدارة التعلم من أجل تقديم قائمة موصى بها من أولويات وبرامج التعلم إلى الأمانة العامة، وأدرجت القائمة في استراتيجية المهارات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٧٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢١٤ من تقريره، بأن تقوم شعبة الخدمات الطبية بما يلي: (أ) تصميم استقصاءات للآراء تطلب تقديم اقتراحات محددة للتحسين؛ (ب) وضع بروتوكولات محددة تحديداً جيداً، وتدريب الموظفين بالشكل المناسب لكفالة التخفيض إلى الحد الأدنى من حالات التأخير التي يمكن تفاديها والتي ترجع إلى نقص في الوثائق، وبذلك تيسير الإسراع في إصدار تصاريح السلامة الصحية؛ (ج) تحديد معايير لقياس مدى تحقيق الغايات المتصلة بأنشطتها الاستراتيجية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٧٥ - هذه التوصية قيد التنفيذ من جانب الإدارة.

٢٧٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٤١ من تقريره، في حالات قبول عروض منخفضة بشكل استثنائي، بإدراج شروط لضمان أداء البائع ومؤشرات أساسية على ذلك الأداء بصورة آلية في العقود بغية حماية مصلحة الأمم المتحدة. كما ينبغي أن يخضع تسديد المدفوعات بموجب تلك العقود لزيادة في التدقيق لضمان تسليم قيمة مقابلة متناسبة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٢٧٧ - بغية ضمان الاتساق على كامل نطاق الأمانة العامة حول العالم، ستصدر الإدارة توجيهات موجهة إلى موظفي المشتريات وإدارة العقود والمكاتب طالبة التوريد، نظرا إلى أن توصية المجلس تؤثر في الوظائف الثلاث جميعها (أي مؤشرات الأداء الرئيسية، وصكوك الضمان، والإدارة السليمة للأداء قبل الدفع). وتواصل الإدارة بذل الجهود لتنفيذ هذه التوصية بحلول التاريخ المستهدف.

٢٧٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٥٦ من تقريره، بأن يُدرج الإطار القانوني لتقديم الأموال إلى الشركاء على سبيل الهبة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة رسميا.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢٧٩ - يُنظر في هذه التوصية في إطار كل من "تنقيح المشاريع"، واستعراض النظام المالي والقواعد المالية، والسياسات.

٢٨٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٦٤ من تقريره، بأن تضع الإدارة إطارا مشتركا لإدارة الشركاء يقوم على المبادئ ويحدد الإجراءات الرئيسية التي يجب أن تتبعها جميع كيانات الأمانة العامة. وتيسيرا لوضع هذا الإطار المشترك، ينبغي للأمانة العامة أن تجري استعراضا لدورة حياة إدارة المشاريع من البداية إلى النهاية، يشمل المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين واستعراضا لجميع الممارسات الحالية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٨١ - تعمل الإدارة على تناول التوصيات الواردة في الفقرات ٢٦٤ و ٢٦٩ و ٢٧٠ من تقرير المجلس المتعلقة بالشركاء المنفذين بطريقة كلية في إطار تنفيذ نموذج إدارة المنح في التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وسيشمل ذلك وضع الصيغة النهائية للسياسة المؤسسية بشأن إدارة الشركاء المنفذين والمستفيدين النهائيين، بما في ذلك الإطار ونموذج الاتفاق الموحد وتبادل المعلومات، بهدف تيسير مواءمة العمليات الجديدة لنظام أوموجا مع السياسات.

٢٨٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٦٩ من تقريره، بأن تستكمل الإدارة وضع نموذجها الموحد للاتفاق مع الشركاء المنفذين والذي تدرج فيه الأحكام المناسبة المتعلقة بمكافحة الغش وبالجزئات وبمراجعة الحسابات، وأن تصدر هذا النموذج مع تحديد السلطة المختصة.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٨٣ - يرجى الرجوع أعلاه إلى تعليقات الإدارة على توصية المجلس الواردة في الفقرة ٢٦٤ من تقريره.

٢٨٤ - وكرر المجلس، في الفقرة ٢٧٠ من تقريره، توصيته السابقة بإنشاء آليات لتبادل المعلومات عن الشركاء المنفذين تشمل إجراءات العناية الواجبة، ومسائل التنفيذ، وتقييمات الأداء التي تجريها كيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة التي عملت معها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٢٨٥ - يرجى الرجوع أعلاه إلى تعليقات الإدارة على توصية المجلس الواردة في الفقرة ٢٦٤ من تقريره.

٢٨٦ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٨٦ من تقريره، بغية ضمان التغلب على أوجه القصور في النظم الحالية، بأن تجري الإدارة استعراضا شاملا للوظائف التي تؤديها نظم إدارة المنح القائمة ولاحتياجات المستخدمين والجهات المعنية الأخرى من المعلومات قبل وضع الصيغة النهائية لنطاق التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طُلب إغلاقها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٨٧ - أُجري الاستعراض الشامل لوظائف نظم إدارة المنح القائمة. وتطلب الإدارة من المجلس أن يُغلق هذه التوصية باعتبارها نُفذت.

٢٨٨ - وكرر المجلس، في الفقرة ٣٢٩ من تقريره، توصيته السابقة بأن تضع الإدارة نهجا رسميا لإدارة وتحسين العمليات تمكينا لمواصلة الإصلاح والتحسين في الإدارات.

الإدارتان المسؤولتان: المكتب التنفيذي للأمين العام وإدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مستمرة

٢٨٩ - يرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة في الفقرات ٢٣٣ إلى ٢٣٦ أعلاه التي تتعلق بتوصية مشابهة لهذه التوصية صادرة في فترة سابقة.

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(٨)

٢٩٠ - كرر المجلس، في الفقرة ٣١ من تقريره، توصيته بأن تحسن الإدارة تدقيق الالتزامات المفتوحة في نهاية السنة بتقديم توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن السبل التي ينبغي انتهاجها لتحديد الالتزامات المفتوحة والاحتفاظ بها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمرة

٢٩١ - وأحرز تقدم كبير في تحسين استعراض الالتزامات خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذه عملية مستمرة ستواصل خلالها الإدارة تعزيز استعراضها للالتزامات المفتوحة في إطار إقفال الحسابات في نهاية السنة، وستشمل أيضاً استعراضاً للأنظمة والقواعد القائمة في هذا الصدد.

٢٩٢ - وكرر المجلس كذلك، في الفقرة ٣٢ من تقريره، توصيته بأن تجري الإدارة استعراضاً للالتزامات المفتوحة خلال السنة، وبوجه خاص في نهاية السنة، لعدم قبول أي التزام يبدو أنه لا توجد ضرورة إلى الاحتفاظ به.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مستمرة

٢٩٣ - على نحو ما أشير إليه أعلاه، أحرز تقدم كبير في تحسين استعراض الالتزامات خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذه عملية مستمرة، وستواصل الإدارة تعزيز استعراضها للالتزامات المفتوحة في إطار إقفال الحسابات في نهاية السنة.

٢٩٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤١ من تقريره، بأن تقوم الإدارة باستعراض نظام رسملة الأصول وتعزيزه بشكل مناسب في ضوء ما لوحظ من أوجه عدم الدقة. وأوصى المجلس كذلك بتعزيز الضوابط الداخلية فيما يتعلق بالتصرف في الأصول والقيام بالتصويبات اللازمة وإلغاء التعديلات المخصصة.

(٨) A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٩٥ - تواصل الإدارة تعزيز ما تقوم به من أنشطة رصد لضمان رسملة الأصول بطريقة ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتمد الإدارة تكثيف الاتصالات مع جميع الكيانات وإنشاء آليات رصد والقيام بأنشطة تدريبية، إذا اقتضى الأمر، لضمان الامتثال.

٢٩٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الإدارة النظر في سبل تعزيز نظم الرقابة الداخلية في مجالات أخرى مثل دورة حياة إدارة ممتلكات الأمم المتحدة، في انتظار تنفيذ الإصلاحات التي اقترحتها الأمين العام، مع التركيز على رصد السلطة المفوضة وامتثالها. وفي ذلك الصدد، يعتبر تنفيذ هذه التوصية مقترنا مع الاستعراض الجاري للسلطة المفوضة لإدارة الممتلكات ومواءمتها مع المسؤولية والمساءلة، وتبسيط الإجراءات المتبعة من خلال مجالس حصر الممتلكات، وتحسين عمليات التصرف في الأصول بهدف تعزيز الفعالية التشغيلية. وإضافة إلى ذلك، وضع مجلس حصر الممتلكات في المقر مبادئ توجيهية جديدة متماشية مع التوجه الاستراتيجي للمنظمة، لزيادة الطابع العملي لتفويض السلطة لكي تعجل عملية شطب الأصول والتصرف فيها.

٢٩٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٤٦ من تقريره، بأن تعجل الإدارة بالقيام باستعراض منظم للقيمة المتبقية للأصول بوجه عام ولأصولها المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام على وجه الخصوص، وأن تحدد على النحو المناسب عمرها النافع وقيمها المتبقية بغرض تصحيح الممارسات المخصصة المتبعة حالياً في هذا الصدد.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٢٩٨ - أكملت المكاتب والبعثات استعراض الأعمار النافعة للأصول المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام، ووردت التقارير إلى المقر. والعمل جار على الاستعراض الذي تجريه إدارة الشؤون الإدارية حالياً، ومن المتوقع أن يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٢٩٩ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٥٥ من تقريره، بأن تنقل الإدارة الأصول المسجلة في جميع النظم القديمة، بما في ذلك نظام غاليليو، إلى نظام أوموجا على سبيل الأولوية للتخلص من القيود والتعديلات اليدوية وتعزيز الضوابط الداخلية، وأن تعتمد أساساً موحداً يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لقياس جميع الأصول (بما في ذلك الأصول العقارية).

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٣٠٠ - لكفالة تنفيذ هذه التوصية بالكامل، تستعرض إدارة الشؤون الإدارية حالة تحويل البيانات الذي تجريه البعثات السياسية الخاصة.

٣٠١ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٥٦ من تقريره، بأن تقوم الإدارة تدريجياً بإنهاء منهجية التكلفة القياسية ومواءمة المحاسبة التي تجريها مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تقييم أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٣٠٢ - نُقِّد استعراض شامل للتكلفة القياسية الفعلية، وتناقش الإدارة سبل المضي قدماً فيما يتصل بالطريقة التي ينبغي من خلالها رسملة التكاليف المرتبطة بالأصول (التكاليف القياسية مقارنة بالتكاليف الفعلية). وفي غضون ذلك، أُجري استعراض للتكاليف المرتبطة بالأصول فيما يتعلق بالمخزونات والممتلكات والمنشآت والمعدات، وهو ما يمكن تطبيقه بأثر لاحق.

٣٠٣ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٦٤ من تقريره، بأن تستعرض الإدارة إجراءاتها لتقديم بيانات التعداد للخبر الاكتواري وأن تطور آلية أكثر موثوقية لجمع معلومات مفصلة عن جميع الموظفين العاملين والمتقاعدين من جميع مراكز العمل، ومن ثم دمجها لإحالتها إلى الخبر الاكتواري لتفادي إمكانية تقديم تقييم خاطئ للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين نتيجة عدم اكتمال البيانات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طُلب إغلاقها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٠٤ - أكملت الإدارة العمل مع الأفرقة التقنية لوضع آلية لاستخراج البيانات من نظام أوموجا الذي يشكل المصدر الوحيد للبيانات المتعلقة بجميع الموظفين العاملين على نطاق الأمانة العامة.

٣٠٥ - وإضافة إلى ذلك، وضعت الإدارة ضوابط إضافية لكفالة حسن التوقيت في تلقي بيانات التعداد، إضافة إلى دقة واتساق البيانات المتعلقة بالمتقاعدين من الموظفين المحليين المسجلين في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ولذلك تطلب الإدارة من المجلس أن يُعلق هذه التوصية باعتبارها نُفذت.

٣٠٦ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٧١ من تقريره، بأن تتبع سياسة صارمة في استعراض اتفاقات التبرعات الفردية من المانحين على أساس كل حالة على حدة، وكرر التأكيد على أنه ينبغي لها القيام بما يلي: (أ) تقييد تدفق الموارد من الاتفاقات الملزمة في الأصول عندما يكون من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الأمم المتحدة وعند التمكن من قياس القيمة العادلة على نحو موثوق؛ (ب) تقييد تدفق الموارد بشكل منفصل في الخصوم عند وجود شروط لإنفاق المساهمة بطريقة محددة أو إعادتها إلى الجهة المانحة؛ (ج) تقييد تدفق الموارد باعتبارها إيرادات إلا في حالة تقييد نفس التدفق الوارد باعتباره من الخصوم.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٠٧ - تستعرض الإدارة معايير تحديد مشروطية اتفاقات التبرعات.

٣٠٨ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٨١ من تقريره، بأن تتبع سياسة استعراض الاتفاقات مع الشركاء المنفذين، ولا سيما في حالات التحويلات للمنح المشروطة إلى الشركاء المنفذين، لضمان ضبط الإدارة للأصول المحولة وتقييد تلك التحويلات بشكل يتلاءم مع أحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٠٩ - تعمل الإدارة على وضع إطار قانوني وسياساتي للعمل مع الشركاء المنفذين في إطار الفريق العامل المعني بالإدارة المركزية للمخاطر في مجال التمويل من خارج الميزانية وإدارة البنود الخارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق تنفيذ نموذج إدارة المنح في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا، ستوضع نماذج موحدة للاتفاقات مع الشركاء بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية.

٣١٠ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٩١ من تقريره، بأن تعمل على دمج النتائج المالية للصناديق الاستثمارية التي تمول العمليات والأنشطة المتعلقة بكيان مُبلّغ محدد في البيانات المالية لذلك الكيان المُبلّغ. وفي غضون ذلك، وريشما يتم الانتقال، يمكن تقديم إفصاح ملائم في المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣١١ - قررت الإدارة دمج النتائج المالية للصناديق الاستثمارية المتصلة بعمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة في المجلد الثاني من البيانات المالية للأمم المتحدة، وتجري حالياً مناقشات بشأن تنفيذ هذا الدمج. وفي غضون ذلك، سيستمر تقديم الإفصاح الملائم في المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة.

٣١٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١١٥ من تقريره، بأن تواصل الإدارة استعراض وضع منهجية قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورصده عن كسب لضمان انتهاء العمل في الموعد المحدد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣١٣ - لدى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة نفس الشعور بالإلحاح فيما يتعلق بمواصلة تطوير مؤشرات المستوى الثالث. وحث الفريق، في اجتماعه الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٨، جميع الوكالات الراعية المعنية بمؤشرات المستوى الثالث على الإسراع في وضعها وتحديث خطط عملها لتتضمن جداول زمنية مفصلة وتواريخ متوقعة لإنجازها.

٣١٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٣٩ من تقريره، بوضع نظام مركزي لجمع البيانات والإبلاغ عن الأرقام المتعلقة بالتنقلات الجغرافية عن طريق نظام أوموجا، بما في ذلك الفصل بين التعيينات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، بحيث يتسنى تحديد أنماط التنقل والتنقلات القصيرة الأجل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣١٥ - هذه التوصية قيد التنفيذ من جانب الإدارة.

٣١٦ - وكرر المجلس، في الفقرة ١٥٣ من تقريره، توصيته بأن تقوم الإدارة برصد تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن فرص العمل المتاحة للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتيسير وصولهم إلى أماكن العمل. وعلاوة على ذلك، أوصى المجلس بأن تتخذ الأمانة العامة الخطوات اللازمة لتعجيل بعملية تعيين جهة التنسيق من أجل رصد الامتثال لهذه السياسة على نحو أفضل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣١٧ - عُيِّنت جهة التنسيق المعنية بتيسير إمكانية الوصول في الأمانة العامة في إدارة الشؤون الإدارية. بيد أنه لم يتم بعد وضع الصيغة النهائية لاختصاص جهة التنسيق وخط (أو خطوط) التسلسل الإداري المتعلق بها.

٣١٨ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٨٢ من تقريره، بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية، عملاً بقرارات الجمعية العامة وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بالنظر في اتخاذ الخطوات المناسبة لوضع الصيغة النهائية للأمر الإداري المتعلق بالمسائل التأديبية على سبيل الأولوية. وينبغي أن يتضمن الأمر الإداري أيضاً أطراً زمنية للانتهاء من القضايا التأديبية.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية
حالة التوصية: طُلب إغلاقها
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣١٩ - صدر الأمر الإداري بشأن السلوك غير المرضي والتحقيقات والإجراءات التأديبية (ST/AI/2017/1) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وبذلك، ترى الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت. وعلى النحو المبين في الأمر الإداري، ليست هناك أي قيود متعلقة بالتوقيت، سواء فيما يتعلق بتقارير سوء السلوك المحتمل أو فيما يتعلق بمعالجة سوء السلوك المحتمل. ويكفل ذلك إمكانية معالجة قضايا المساءلة قدر الإمكان وقتما خرجت إلى النور. وينص البند ١٢-٢ من الأمر الإداري على أن "الإجراءات التي يتخذها المسؤولون بموجب هذا الأمر ينبغي أن تتخذ بدون أي تأخير لا مبرر له، مع مراعاة ظروف كل حالة بعينها".

٣٢٠ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٩٢ من تقريره، بأن تقوم الإدارة بالنظر في إدخال تعديلات ضرورية على الاستراتيجية لمعالجة الزيادة في النسبة المئوية لعدد أيام العمل الضائعة بسبب اضطرابات الصحة العقلية، والتعجيل بتنفيذ إطار إدارة السلامة والصحة المهنية لتحسين مواءمته مع الجداول الزمنية التي أوصت بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

٣٢١ - تعمل الإدارة حالياً على تعيين كبير موظفين مخصص للصحة العقلية، ليكون الجهة الرائدة على مستوى العالم لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة للصحة العقلية. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٨ نشرة الأمين العام بشأن السلامة والصحة المهنتين. وتحدد النشرة إطار السياسات لجميع المسائل المتصلة بالسلامة والصحة المهنتين.

٣٢٢ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٩٨ من تقريره، بأن يتخذ مكتب إدارة الموارد البشرية التدابير المناسبة في أقرب وقت ممكن، لضمان جمع الإحصاءات المطلوبة المتعلقة بحالات الإجلاء الطبي.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مستمرة

٣٢٣ - يجري حالياً إنشاء القدرة المتعلقة بتسجيل بيانات الإجلاء الطبي في النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية EarthMed. ويستلزم ذلك إدخال تغييرات على الطابع الأساسي للتطبيق (وهي مسؤولية تقع على عاتق المورد)، وبعض التغييرات على هيكله. ومن المتوقع أن تتحسن القدرة على تسجيل البيانات المتعلقة بالإجلاء الطبي، وسيعُدّل أو يضاف بعض حقول البيانات التي حددها المجلس. ويشمل جمع البيانات المالية التعاون بين شعبة الخدمات الطبية وكيانات متعددة من داخل وخارج الشعبة ومكتب إدارة الموارد البشرية. وكتدبير مؤقت، أعدت في الآونة الأخيرة صحيفة بيانات، ويجري إصدارها من الشعبة إلى جميع مراكز العمل لجمع بيانات عمليات الإجلاء الطبي يدوياً. ويشكل ذلك تدبيراً انتقالياً سيستخدم إلى حين التمكن من ربط البيانات المتعلقة بالإجلاء الطبي عبر مختلف النظم.

٣٢٤ - وأوصى المجلس، في الفقرة ٢٠٥ من تقريره، بأن تعجل الإدارة بعملية تحديد وتنفيذ دور شعبة الخدمات الطبية في الإشراف التقني والرقابة على المعايير الطبية وإنفاذها على نطاق المنظومة، استناداً إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٨

٣٢٥ - وردت تبرعات الدول الأعضاء لدعم إطلاق الدور الإشرافي لشعبة الخدمات الطبية، وبدأت العملية بعد اختبار ناجح في أحد المرافق الطبية.

٣٢٦ - وكرر المجلس، في الفقرة ٢١١ من تقريره، توصيته السابقة بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بتعزيز آليات رصد الأداء التابعة للمكتب، بما في ذلك إعادة إنشاء فريق استعراض

الأداء، لتحسين أداء الكيانات التي لم تحقق الأهداف المتعلقة بمواعيد استقدام الموظفين، وتمثيل المرأة في مناصب عليا في ميدان السياسات، واستكمال تقييمات الأداء.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: طلب إغلاقها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٢٧ - عزز مكتب إدارة الموارد البشرية آلياته المتعلقة برصد الأداء، بأساليب منها إعادة تشكيل فريق استعراض الأداء بغية كفالة تحسين أداء الكيانات التي لم تحقق الأهداف المتعلقة بمواعيد استقدام الموظفين، ومعدلات الشغور، وإنجاز تقييمات الأداء. وتطلب الإدارة إلى المجلس أن يُعلق هذه التوصية.

٣٢٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٢٢ من تقريره بأن تحدد معايير واضحة بشأن تفويض سلطة الشراء إلى كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن مستوى العتبات.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٢٩ - وقد أحرزت الإدارة تقدما، بما في ذلك وضع منهجية لتقييم قدرات واحتياجات الكيانات، ما سيجتich تحديد عتبات الشراء. وتترافق هذه العملية مع استعراض النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ما سيحدد أنواع السلطات التي تفوض.

٣٣٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٢٣ بأن تضع نموذجا لتفويض سلطة الشراء، يبين بوضوح المسؤوليات والمساءلة والتفاصيل الإجرائية والمتطلبات التدريبية، بما في ذلك لأغراض الرقابة. وينبغي وضع هيكل إداري منقح وواضح بما يمكن من التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل ضمان وضوح إجراءات المشتريات وتحقيق الرقابة المناسبة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٣١ - وقد أحرزت الإدارة تقدما، بما في ذلك وضع نموذج أولي لجمع المعلومات بشأن قدرات واحتياجات الكيانات، كجزء من إطار المساءلة الأوسع. وتترافق هذه العملية مع استعراض النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ما سيحدد أنواع السلطات التي تفوض.

٣٣٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٢٩ من تقريره بأن تقوم شعبة المشتريات بتحديد كيفية تقييم التعديلات على الأحكام النموذجية للعقود والشروط العامة لعقود الأمم المتحدة خلال التقييم التقني والتجاري آخذة في الحسبان المخاطر المحتملة على المنظمة وكيفية توثيق هذا التقييم.

الإدارتان المسؤولتان: إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٣٣ - وتقر الإدارة بشواغل المجلس، وتعمل على أن تدرج في الملف تحليلاً للمخاطر يعكس الآثار الناجمة عن الانحرافات الكبيرة عن الشروط العامة لعقود الأمم المتحدة، مثل تلك المتصلة بتحديد المسؤولية والقيود في الحقوق المتعلقة بمراجعة الحسابات.

٣٣٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٣٥ من تقريره بأن تستعرض الوضع المؤقت لأفرقة إدارة البيانات المؤقتة، وأن تعزز العملية من أجل ضمان أن يُسجّل البائعون مرة واحدة فقط، وضمان حفظ البيانات الرئيسية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٣٥ - ويوجد الآن هيكل دائم للدعم التنفيذي والحوكمة لتعهد البيانات الرئيسية. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إغلاق ملفها.

٣٣٦ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٤٠ من تقريره بأن تقوم بما يلي: (أ) الوقوف على الجوانب المتعلقة بالمعاملات من عملية الشراء في نظام أوموجا والخطوات التي تجرى خارج نظام أوموجا؛ و (ب) استعراض عمليات الموافقة في نظام أوموجا في مختلف الكيانات الخاضعة لسلطة الإدارة، وتحديد سبل المضي قدماً لجميع الكيانات في إطار تفويض سلطة الشراء الموكّل لها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣٣٧ - وتخطط الإدارة علماً بشواغل المجلس وتعلمه أن خطة الإصلاح الحالي تشمل مسار عمل يتعلق بتفويض السلطة. وعند استلام التوصيات في إطار هذا المسار، سيعاد النظر في عملية الموافقة وعملية التفويض. وتعتمد الإدارة أن تطلب إلى فريق أوموجا أن يقوم، عندما تتوافر القدرة بعد نشر التوسعة ٢ لنظام أوموجا، بوضع نموذج لإدارة الطلبات.

٣٣٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٤٣ من تقريره بأن تحسّن الوضوح وقياس الأداء فيما يتعلق بالعمليات الداخلية والعوامل الخارجية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣٣٩ - وقد استهل مؤخرًا استعراض يتناول بيانات المشتريات في الطبقات الدلالية وإعداد أشكال الإبلاغ، بغية كفالة تعزيز القدرات في مجال الإبلاغ. ويتواصل تطوير مؤشرات الأداء بغية تحديد أسس متسقة للإبلاغ على نطاق الأمانة العامة.

٣٤٠ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٥٣ من تقريره بأن تكفل ما يلي: (أ) أن تنقيد جميع الصناديق القطرية المشتركة بالمعايير المنصوص عليها في الدليل التنفيذي للصناديق القطرية المشتركة؛ و (ب) الانتهاء من استعراض للموارد البشرية لوحدة تمويل الأنشطة الإنسانية في أقرب وقت ممكن من أجل الوقوف على المعايير اللازمة لتحديد عدد وتوصيف الموظفين المطلوبين للقيام على النحو الأمثل بإدارة الصناديق القطرية المشتركة.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
حالة التوصية:	مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣٤١ - ولوحة متابعة الضمان، التي أُنشئت مؤخرًا في نظام إدارة المنح، تمكّن قسم تنسيق شؤون التمويل ووحدات تمويل الأنشطة الإنسانية من الرصد الدقيق لامثال الصناديق القطرية المشتركة للمعايير المنصوص عليها في الدليل التشغيلي واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. إضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من إجراء استعراض للموارد البشرية في وحدات تمويل الأنشطة الإنسانية؛ يقدم للمسؤولين الإداريين في المكاتب القطرية التوجيهات اللازمة للوفاء بمعايير الموارد البشرية. ويوفر اقتران هذا الاستعراض بتقدير التكاليف المباشرة لرؤساء المكاتب إمكانية تعديل مستويات ملاك الموظفين وفقًا للاحتياجات المحددة للصندوق. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٣٤٢ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٥٧ من تقريره بأن تستعرض حالات التأخر في صرف الأموال للتأكد من الأسباب التي أدت إليها ومعالجتها.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

٣٤٣ - وقد وضعت الإدارة أدوات تمكنها من أن ترصد بفعالية أي تأخير في صرف الأموال. ويوفر نظام إدارة المنح لقسم تنسيق شؤون التمويل ووحدات تمويل الأنشطة الإنسانية أدوات تتيح تتبع الفعّال للجدول الزمني لصرف أموال المشاريع بغية ضمان السداد وفقا للجدول الزمني المحددة في الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة. وقد تلقى موظفو كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء تدريبا على نظام إدارة المنح، وهم يستخدمونه في صرف الأموال. وبفضل هذه الأدوات، يمكن لإدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كفاءة المتابعة والتدخل بالشكل المناسب عندما تكون هناك عقبات أو عوائق في صرف الأموال في الوقت المناسب. ومن أجل معالجة المسألة المستقلة المتعلقة بعدم امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام إدارة المنح بوصفه مقدما للخدمات، ينظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إمكانية جمع الهيكل الإداري لكافة الصناديق القطرية المشتركة في إطار ترتيب إداري واحد يكون تحت إدارته.

٣٤٤ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٦٤ من تقريره بأن تستعرض المشاريع التي جرى فيها تجاوز الجدول الزمني لتجهيز المشاريع وأن تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن المشاريع يتم تجهيزها وفقا للجدول الزمني المحددة.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٤٥ - إن الأدوات الضرورية موجودة بالفعل، إذ يتيح نظام إدارة المنح لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رصد كامل عملية التخصيص من حيث حسن التوقيت، بدءاً من اختيار الشركاء وانتهاء بإغلاق المشاريع. وتستخدم وحدات تمويل الأنشطة الإنسانية وقسم تنسيق شؤون التمويل تقارير نظام إدارة المنح لتتبع التقدم المحرز في المشاريع، ورصد الأهداف المرحلية، واتخاذ إجراءات تصحيحية عند اللزوم. ويستند طول عملية التخصيص إلى استراتيجية تخصيص تحدد على الصعيد القطري. ويقوم كل مكتب من المكاتب القطرية باستمرار برصد الجداول الزمنية وأي تأخيرات محتملة كجزء من مهامه الإدارية المعتادة. وقد وضع المكتب نموذجاً لاستراتيجية التخصيص يعطي إرشادات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها، ولكنه لا يفرض حدوداً زمنية من المقر، إذ يراعى في التخصيص سياق كل بلد. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٣٤٦ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٦٩ من تقريره بأن تقوم برصد تقديم البيانات المالية النهائية والتقارير السردية النهائية من جانب الشركاء المنفذين وأخذ حالات التأخر بعين الاعتبار عند تقييم أداء الشركاء المنفذين.

الإدارة المسؤولة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٣٤٧ - وقد وضعت الإدارة الأدوات اللازمة، وهي تستخدم بفعالية لوحة متابعة الضمان فضلا عن أداة متابعة أداء الشركاء في رصد وإدارة أدائهم، بما في ذلك تقديم التقارير في الوقت المناسب. وتتيح أداة متابعة أداء الشركاء معالجة حالات التأخر المبررة. وستستعرض الإدارة إدخال مجموعة جديدة من القواعد للتصدي لحالات عدم امتثال الشركاء، بما في ذلك قاعدة بشأن حالات التأخر غير المبررة في تقديم التقارير. وتعلق هذه الإجراءات أيضا بالتوصية الصادرة حديثا في الفقرة ٢٣٤ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني).

٣٤٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٨٢ من تقريره بأن ترصد عن كثب التقدم المحرز في تقييم مخاطر الغش لضمان تحقيق النتائج المرجوة من العملية في الوقت المناسب.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٤٩ - إن الفقرات من ٢٧٣ إلى ٢٨١ من تقرير المجلس (A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني)، التي أفضت إلى إصدار هذه التوصية، تشير فقط إلى تقييم مخاطر الغش، الذي كان قيد التنفيذ وقت إصدار التقرير. ولا يشير التقرير إلى إعداد "خطط معالجة المخاطر والتصدي لها"، وهي عملية مختلفة لا يمكن أن يُضطلع بها إلا بعد الانتهاء من تقييم المخاطر.

٣٥٠ - وقد انتهى من تقييم المخاطر بعد أن رصدت الإدارة عن كثب التقدم المحرز في تنفيذه وتأكدت من تحقيق النتيجة المنشودة من العملية في الوقت المناسب، أي الانتهاء من التقييم، بما في ذلك موافقة لجنة الإدارة عليه، بوصفها لجنة الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة.

٣٥١ - وفي حين تعترف الإدارة بأن خطط معالجة المخاطر والتصدي لها لم تجر صياغتها بعد، وأنها تعمل لتحقيق هذا الهدف، يختلف آخر تعليق صدر عن المجلس عما تعتبره الإدارة روح أو سياق التوصية بصيغتها الأصلية التي صدرت بها. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٣٥٢ - وأوصى المجلس الإدارة كذلك في الفقرة ٢٨٣ من تقريره بأن تكفل إصدار معايير واضحة ومفصلة لتحديد التحقيقات العالية المخاطر والمعقدة.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية

حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٥٣ - المعايير التي يستخدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحديد التحقيقات المعقدة والعالية المخاطر كافية وقد أقرتها الجمعية العامة. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

٣٥٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٢٩٣ من تقريره بأن تقوم شعبة المشتريات، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، باستعراض عملية شراء سلع موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق توازن بين الحاجة إلى التوحيد القياسي للمتطلبات والامتثال لمبادئ الشراء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي توحيد أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات التعقيد المنخفض والقدرة المحدودة على العمل. وينبغي، كممارسة معتادة، توحيد المواصفات التقنية أو تحليل وتوثيق الأسباب الكامنة وراء عدم إمكانية توحيد المواصفات التقنية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٣٥٥ - وتعمل الإدارة على مواصلة تحسين الإجراءات المتعلقة بالتوحيد القياسي.

٣٥٦ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٢٩٧ من تقريره بكفالة أن تتم عمليات شراء سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة من خلال عقد إطارى أو الخاضعة لعملية توحيد المقاييس التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وفقا للقواعد المعمول بها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٩

٣٥٧ - وتعمل الإدارة على مواصلة تحسين الإجراءات المتعلقة بالتوحيد القياسي.

٣٥٨ - وأوصى المجلس الإدارة في الفقرة ٣٠٨ من تقريره بأن تقوم بما يلي: (أ) التصرف في الوقت المناسب في جميع الأصول التي أوقف استخدامها؛ و (ب) وضع آليات مناسبة لكفالة أن تقدم جميع الإدارات المستعملة في الوقت المناسب طلبات التصرف في الأصول التي انتهى أجل استخدامها.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

٣٥٩ - وأجريت عملية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بتنسيق من مقر الأمم المتحدة، لتقييم حالة تشغيل جميع الأصول المستهلكة بالكامل في المكتب، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وحددت هذه العملية عدد السنوات التي يمكن الاستمرار في استخدام الأصول فيها للأغراض المتوخاة منها. وقام المكتب بدمج المعلومات وتقديم التقرير إلى المقر، وسيتم توفير المبادئ التوجيهية بشأن الإجراءات اللازمة لتعديل العمر النافع المتبقي.

٣٦٠ - وقد وضعت وحدة إدارة الممتلكات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مؤشر أداء رئيسي لضمان التصرف في الأصول التي انتهى أجل استخدامها في غضون ٦٠ يوما من الموافقة على الطلب.

٣٦١ - وخلال عملية التحقق المادي السنوية، تتحقق وحدة إدارة الممتلكات من حالة جميع الأصول وتوصي بالبدء في عملية التصرف في جميع الأصول التي انتهى أجل استخدامها.

٣٦٢ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣١٥ من تقريره بأن تتخذ إدارة الشؤون السياسية الخطوات اللازمة لضمان التقيد بمؤشرات الإنجاز وتحقيق الأهداف المحددة لإجراء تقييم الاحتياجات الانتخابية في حينه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠٢٠

٣٦٣ - وقد عدلت الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لتعكس العملية على نحو أفضل. وستكون هذه التوصية قيد التنفيذ إلى أن تتاح نتائج الأداء لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣٦٤ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٢٤ من تقريره بتبسيط عملية صياغة الميزانية والاستناد فيها إلى افتراضات أكثر واقعية، مع مراعاة الاتجاهات السابقة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٦٥ - وتشارك إدارة الشؤون السياسية في تصميم وتنفيذ وحدات التوسعة ٢ لنظام أوموجا التي تشمل التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانية، وستوفر أدوات إضافية تمكن من إعداد افتراضات أكثر واقعية مع مراعاة الاتجاهات السابقة.

٣٦٦ - وأوصى المجلس في الفقرة ٣٦٢ من تقريره بأن تكفل الإدارة التقيد بالتدابير الخاصة، متى طُرحت هذه التدابير في ظروف خاصة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٦٧ - وحصل جميع الموظفين الذين نُشروا في بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا على تصاريح السلامة الصحية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُنشأ فيها معيار محدد للحصول على تصاريح السلامة الصحية، وقد تم إنفاذ هذا المعيار بشكل صارم، حتى تحت الضغط الشديد للإسراع بحشد الأفراد. وترد سجلات هذه التصاريح في السجلات الطبية، وهي متاحة للمجلس لاستعراضها. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاق ملفها.

ثالثا - المخطط العام لتجديد مباني المقر

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٣٦٨ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. V)).

٣٦٩ - ويعرض الجدول ٥ موجزا لحالة تنفيذ جميع توصيات المجلس الجديدة حتى آب/أغسطس ٢٠١٨.

الجدول ٥

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات نُفذت	قيد التنفيذ	توصيات حُدِّد لها توصيات لم يُحدد تاريخ مُستهدف لها تاريخ مستهدف	
إدارة الشؤون الإدارية	٨	٨	٨	-
المجموع	٨	٨	٨	-

٣٧٠ - ويتبين من الجدول ٥ أن التوصيات الثماني جميعها التي قدمها المجلس قيد التنفيذ وأنه من المقرر أن تُنفذ ثلاث منها بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وخمس بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

٣٧١ - أوصى المجلس في الفقرة ١٥ من تقريره بأن تستعرض الإدارة المنهجية المتبعة في إعداد التقديرات لوضع معايير تتعلق بالطابع العام/المشترك للمصروفات من أجل كفالة واقعية التقديرات المتصلة بالمشاريع.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣٧٢ - وستواصل الإدارة تحسين منهجيتها المتعلقة بإعداد تقديرات المشاريع بهدف كفالة واقعيتهما. كما ستواصل الإدارة الاستجابة بمرونة للتغيرات المنبثقة عن العوامل الداخلية والخارجية من أجل إنجاز المشروع ضمن المستوى الذي أقرته الجمعية العامة.

٣٧٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٤٠ من تقريره بأن تضع الإدارة تقريراً عن تحليل المعلومات المتعلقة بأعمال الصيانة في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٧٤ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية، وهي تبذل جهوداً من أجل تنفيذها بحلول الموعد المستهدف.

٣٧٥ - وأوصى المجلس في الفقرة ٥٦ من تقريره بأن تتعهد الإدارة سجلاً مستكملاً للأعمال الفنية والهدايا والتحقق المادي منها سنوياً للتأكد من وجودها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٧٦ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرتين ٥٧ و ٥٨ من تقرير المجلس.

٣٧٧ - وأوصى المجلس في الفقرة ٦٥ من تقريره بأن تستجلى الإدارة الفائدة من أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه فيما يتعلق برصد استهلاك الطاقة في الطوابق والمباني من أجل زيادة خفض استهلاك الطاقة حيثما أمكن ذلك. كما أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالإبلاغ عن التخفيضات في استهلاك المياه كذلك.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٧٨ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية وهي بصدد استكشاف الإمكانيات التي تتيحها أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه لإجراء المزيد من الرصد لاستهلاك الطاقة والمياه.

٣٧٩ - وأوصى المجلس في الفقرة ٧٠ من تقريره بأن تقوم الإدارة بتحليل الردود على الاستقصاء المتعلق بتسهيلات الوصول على موقع iSeek واتخاذ التدابير التصحيحية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٨٠ - وتجري الإدارة حالياً عملية تقديم عطاءات لتكليف خبير بإجراء استعراض لمجمع المقر بهدف إجراء تحسينات في أماكن الوصول لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيراعي هذا الاستعراض التعليقات الواردة في الاستقصاء المتعلق بتسهيلات الوصول على موقع iSeek وسيقترح التدابير العلاجية اللازمة.

٣٨١ - وأوصى المجلس أيضاً في الفقرة ٧١ من تقريره بأن تدرس الإدارة متطلبات معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول وأن تتخذ تدريجياً الخطوات اللازمة نحو الامتثال لتلك المعايير بهدف كفالة إمكانية الوصول لجميع الأفراد ذوي الإعاقة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٨٢ - وحسبما ورد أعلاه، تجري الإدارة حالياً عملية تقديم عطاءات لتكليف خبير بإجراء استعراض لمجمع المقر بهدف إجراء تحسينات في أماكن الوصول لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيشمل

الاستعراض أيضا النظر في معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠
فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول، وسيقدم التوصيات ذات الصلة لكي تنظر فيها الإدارة.

٣٨٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٣ من تقريره بأن تجري الإدارة تقييما شاملا لتكاليف
الصيانة مع مراعاة جميع العناصر الفرعية للصيانة من قبيل تصليح المرافق الترفيهية وتعهداتها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٣٨٤ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية وهي بصدد تقييم احتياجات الصيانة العامة.
٣٨٥ - وأوصى المجلس أيضا في الفقرة ٨٤ من تقريره بأن تتخذ الإدارة الترتيبات الكافية
تمويل تكاليف تشغيل وصيانة الأصول المنشأة نتيجة للهيئة المقدمة من اللجنة الأولمبية الدولية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١٩

٣٨٦ - وترد تعليقات الإدارة في الفقرة ٨٥ من تقرير المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل المناقشات
مع اتحاد موظفي الأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة للترفيه عن الموظفين بشأن دفع مستخدمي صالة
الألعاب الرياضية لرسم استخدام، يرفد الأموال المتاحة، ويوفر الموارد اللازمة لاستبدال المعدات وصيانتها.

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام
لتجديد مباني المقر عن فترات مالية سابقة
لمحة عامة

٣٨٧ - ترد في الجدول ٦ الحالة العامة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لتنفيذ التوصيات الواردة
في تقارير المجلس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنوات الخمس السابقة.

الجدول ٦

الحالة العامة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر
عن فترات سابقة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

السنة/رمز التقرير	نفذت بالكامل	قيد التنفيذ	أغلق المجلس ملفها/تجاوزتها الأحداث المجموع	
2012/(A/68/5 (Vol. V))	٤ (٤٥ في المائة)	٢ (٢٢ في المائة)	٣ (٣٣ في المائة)	٩
2013/(A/69/5 (Vol. V))	٣ (٧٥ في المائة)	-	١ (٢٥ في المائة)	٤
2014/(A/70/5 (Vol. V))	٢ (٤٠ في المائة)	٢ (٤٠ في المائة)	١ (٢٠ في المائة)	٥
2015/(A/71/5 (Vol. V))	٣ (٦٠ في المائة)	٢ (٤٠ في المائة)	-	٥
2016/(A/72/5 (Vol. V))	-	٦ (١٠٠ في المائة)	-	٦
المجموع	١٢ (٤١,٤ في المائة)	١٢ (٤١,٤ في المائة)	٥ (١٧,٢ في المائة)	٢٩

٣٨٨ - وقد أورد المجلس في المرفق الأول لتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. V)) موجزاً لحالة تنفيذ توصياته الـ ١٦ المتبقية والمتعلقة بفترات مالية سابقة، وذلك حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن هذه التوصيات الـ ١٦، هناك أربع توصيات (٢٥ في المائة) نُفذت بالكامل و ١٢ توصية (٧٥ في المائة) قيد التنفيذ. وترد أدناه معلومات عن التوصيات الـ ١٢ قيد التنفيذ.

٣٨٩ - ويعرض الجدول ٧ موجزاً للحالة العامة للتنفيذ في آب/أغسطس ٢٠١٨.

الجدول ٧

حالة تنفيذ التوصيات المتصلة بفترات سابقة التي اعتُبرت غير منقّذة بالكامل في المرفق الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات نُفذت	قيد التنفيذ	توصيات حُدّدت لها توصيات لم تُحدد تاريخ مُستهدف لها تاريخ مُستهدف	
إدارة الشؤون الإدارية	١٢	١١	١١	-
المجموع	١٢	١١	١١	-

٣٩٠ - وكما هو مبين في الجدول ٧، من التوصيات الـ ١٢ التي يعتبرها المجلس غير منقّذة بالكامل، هناك توصية واحدة طُلب إغلاق ملفها، وكانت التوصيات الـ ١١ الأخرى قيد التنفيذ حتى آب/أغسطس ٢٠١٨. ومن التوصيات الـ ١١ قيد التنفيذ، هناك أربع توصيات من المقرر تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٨ وست بحلول نهاية عام ٢٠١٩ وواحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢^(٩)

٣٩١ - أوصى المجلس في الفقرة ٧٧ من تقريره بأن تعتمد الإدارة استراتيجية للاستثمار في الأصول طوال دورة حياتها وأن تقيّم خيارات مشفوعة بتكاليف لصيانة مباني المقر طوال فترة حياتها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣٩٢ - عملاً بالجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ بء، قدم الأمين العام نسخة مستكملة من تقريره عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)، الذي اقترح فيه استخدام نهج إعادة الرسملة التدريجية لصيانة الأصول العقارية، وقدم معلومات مستكملة عن هيكل إدارة مشاريع التشييد وعن مشاريع التشييد المقترحة التي سيُضطلع بها في الأجل القريب، فضلاً عن معلومات عن اعتبارات أخرى من قبيل تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجات الإيواء الطويلة الأمد على الصعيد العالمي، واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتعزز الإدارة تقديم تقريرها المقبل في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.

٣٩٣ - وأوصى المجلس في الفقرة ٨٢ من تقريره، بأن يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية باستعراض عقود الصيانة الجارية، على أساس تقييم النطاق الكلي لاحتياجات إدارة المرافق بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتقييم إمكانات الحصول على قيمة أفضل من أي علاقة تجارية استراتيجية يقيمها في المستقبل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

حالة التوصية: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٩

٣٩٤ - وتجري الإدارة حالياً عملية تقديم عطاءات لتكليف خبير مستقل بإجراء تقييم للنهج الذي تتبعه في الصيانة.

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(١٠)

٣٩٥ - أوصى المجلس، في الفقرة ١٧ (ج) من موجز تقريره، بأن تتولى الإدارة شؤون المخطط العام لتجديد مباني المقر لإنجازه بنجاح من خلال التعجيل بإغلاق عقود المخطط العام المتبقية لتعزيز اليقين إزاء تكاليف المشروع النهائية وتحرير أي وفورات محتملة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣٩٦ - تم إغلاق العقود المتبقية، باستثناء أنشطة التقاضي التي لا تزال جارية.

٣٩٧ - وأوصى المجلس، في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقريره، بأن تتولى الإدارة شؤون المخطط العام لتجديد مباني المقر لإنجازه بنجاح وذلك بالإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ بآليات حوكمة مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديداً في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٣٩٨ - وتُقدم بشكل اعتيادي معلومات عن الوفورات المحققة من إلغاء التزامات من السنوات السابقة واستخدامها. ولا يمكن أن تتحقق الوفورات إلا بعد أن تُنجز تماماً جميع الأعمال والعمليات ذات الصلة، وتُغلق جميع العقود، وتجري تسوية جميع الحسابات تماماً. وإذا ما تبقت أي أرصدة غير ملتزم بها بعد إغلاق جميع العقود، فستعاد إلى الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدعاوى التعاقدية ما زالت جارية.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(١١)

٣٩٩ - أوصى المجلس في الفقرة ١٧ (ج) من موجز تقريره بأن تركز الإدارة على تحقيق كل الفوائد المحتملة للاستثمار في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وكفالة الاستخدام الأمثل لبيئة العمل الحديثة الجديدة للحد من استخدام أماكن العمل المستأجرة الباهظة التكلفة.

(١٠) A/70/5 (Vol. V).

(١١) A/71/5 (Vol. V).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٤٠٠ - وتم إخلاء مبنى ديلي نيوز في عام ٢٠١٧، ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي في نيسان/أبريل ٢٠١٨. والأنشطة جارية لإخلاء مبنى إنوفيشن قبل نهاية عام ٢٠١٨.

٤٠١ - وأوصى المجلس في الفقرة ١٧ (د) من موجز تقريره بأن تجري الإدارة تحليلاً مفصلاً لبيانات التشغيل وأعطال المباني لمساعدتها على إعداد بيان جدوى مقنع يُقدّم إلى الجمعية العامة لدعم ميزانيات الصيانة المقترحة سنوياً وفي الأجل الطويل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١٩

٤٠٢ - وتجري الإدارة حالياً عملية تقديم عطاءات لتكليف خبير بإجراء تقييم للنهج الذي تتبعه في الصيانة.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(١٢)

٤٠٣ - أوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٦٢ من تقريره، ببذل الجهود لتنفيذ وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا لتمكين إجراء استعراض مبكر لممارساتها في مجال الصيانة. فمن شأن ذلك أن يمكن الإدارة من إعداد خطة طويلة الأجل للصيانة تغطي أي ثغرات في جهودها في مجال الصيانة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٤٠٤ - وقد نُفذت وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وتخطط الإدارة لإجراء تقييم مستقل لنهجها المتبع في الصيانة في أواخر عام ٢٠١٨، بعد عام من نشر الوحدة.

٤٠٥ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٦٩ من تقريره، باتخاذ خطوات لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لحماية الأصول وتسجيلها ورصدها بصورة سليمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٩

٤٠٦ - وتواصل الإدارة العمل على تعزيز الضوابط الداخلية المتعلقة بإدارة الممتلكات.

٤٠٧ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٧٨ من تقريره، بحل المسائل المرتبطة بأداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه، المتعلقة بتسجيل وإبلاغ استخدام البخار والغاز والمياه من أجل تمكين الرصد الآني لجميع المنافع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٤٠٨ - وتعمل الإدارة مع بائعي النظم لتحديد الخيارات الفعالة من حيث التكلفة من أجل حل المسائل التي أشار إليها المجلس.

٤٠٩ - وأوصى المجلس الإدارة أيضاً، في الفقرة ٧٩ من تقريره، بإجراء تحليل جدوى للمعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتحديد مجالات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بعد مراعاة المرونة المعززة التي يتيحها تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
حالة التوصية: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٨

٤١٠ - وتقوم الإدارة باستكشاف الإمكانيات التي تتيحها أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه لتوفير مزيد من الرصد بهدف تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤١١ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٨٣ من تقريره، بإجراء استقصاء لآراء المستخدمين بشأن مدى فعالية خاصيات تيسير الوصول لذوي الإعاقة من أجل تحديد أي ثغرات، إن وجدت، في البنية التحتية المنشأة كجزء من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
 حالة التوصية: مطلوب إغلاق ملفها
 الأولوية: عالية
 التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤١٢ - أُجري استقصاء آراء المستخدمين، وستشري نتائجه تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ٧٠ من تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5 (Vol. V)). وتطلب الإدارة من المجلس أن يُغلق هذه التوصية باعتبارها نُفذت.

٤١٣ - وأوصى المجلس الإدارة، في الفقرة ٩٥ من تقريره (A/72/5 (Vol. V))، برصد مكاسب الإنتاجية بصورة منتظمة مع كفالة خفض الاحتياجات من أماكن العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
 حالة التوصية: قيد التنفيذ
 الأولوية: عالية
 التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠٢٠

٤١٤ - هذه التوصية قيد التنفيذ، وستظل جزءاً لا يتجزأ من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل.